Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 12 | Page 19 – 43 |2025 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Yemeni Geostrategy and Maritme Security in the Red Sea and Indian Ocean(2025-2015) "Challenging ،Solutions ،and Future Prospects"

Mohammed Ali Ahmed Humra[1,*]
[1]Department of Geography and geoinformatics -Faculty of Art and Humanities - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *humran976@gmail.com*

Keywords

1. Yemeni
2. strategy
3. Integrated
4. regional
5. maritime sec
6. policy

Abstract:

The study aims to explore the role of Yemeni maritime geostrategy in promoting regional integration and achieving national and shared regional maritime security. It seeks to address challenges and security threats arising from U.S. military hegemony and the foreign military activities of international powers in Yemen's vital maritime domain—the Red Sea and the Indian Ocean. The study focuses on the problematic influence of U.S. and foreign naval assets and their threat to local and regional maritime and national security. It adopts methodologies from regional maritime geostrategy ، systems theory ،international relations ،and maritime networks. The study anticipates the potential unification of national and regional maritime geostrategic thought to influence decision-makers in achieving: A unified command and management of Yemeni and Arab comprehensive maritime policy ، Regional maritime integration in the Exclusive Economic Zone (EEZ) ،The development and advancement of the Indian Ocean linkage ،The establishment and management of an integrated regional maritime security framework in the EEZ.

Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 12 | Page 20 – 43 | 2025 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

الجيوستراتيجية اليمنية والأمن البحري في البحر الأحمر والمحيط الهندي للفترة من (2015-2025) " التحديات والحلول والتطلعات المستقبلية"

محمد على أحمد حمران [1،*]

[1]قسم الجغرافيا والجيوانفورماتكس ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

***المؤلف:** humran976@gmail.com*

الكلمات المفتاحية

١. الجيوستراتيجية	٢. التحالفات
٣. التحالفات	٤. الأمن
٥. الذكاء الصناعي	٦. المياه الاقتصادية الخالصة

الملخص:

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور الجيوستراتيجية البحرية اليمنية في حماية وتماسك الجغرافيا السياسة اليمنية والعربية، وتطوير التكامل الإقليمي لتحقيق الأمن البحري الوطني والإقليمي والدولي، لمواجهة التحديات وإيجاد حلول للمشكلات البحرية التقليدية وغير التقليدية في المجال البحري اليمني في البحر الأحمر والمحيط الهندي. تتبنى الدراسة منهجيات الجيوستراتيجية البحرية الإقليمية، ونظرية النظم والعلاقات الدولية، والشبكات البحرية وتقنيات الذكاء الصناعي القائم على توحد الإدارة السياسية والاستراتيجية البحرية الوطنية والإقليمية في المياه الاقتصادية الخالصة. وتركز الدراسة على إشكالية تأثير الأصول البحرية الإمريكية والأجنبية ومخاطرها، الإقليمية التكاملية لضمان وحماية الأمن البحري، والتكامل في رابطة المحيط الهندي. وتتوقع الدراسة إمكانية توحد فكر الجيوستراتيجية للتأثير على صناع القرار في تحقيق توحد قيادة وإدارة السياسة البحرية اليمنية والعربية الشاملة.

١. المقدمة:

يمثل الأمن البحري اليمني حجر الزاوية للاستقرار والازدهار في المنطقة والعالم، وذلك بفضل الموقع الجيواستراتيجي الحاسم لليمن عند تقاطع البحر الأحمر والمحيط الهندي. ولطالما أظهرت الدراسات السابقة العلاقة الوثيقة والمؤثرة بين التحديات والتهديدات الأمنية البحرية المشتركة في اليمن والمنطقة على مر التاريخ، ورغم امتلاك اليمن ودول المحيط الهندي مقومات القوة العالمية، إلا أن غياب دراسات الجيواستراتيجية البحرية الشاملة، إلى جانب محدودية التعاون في مجالات العلاقات الدولية والأمن، أسهم في تشتت الأهداف السياسية وغياب رؤية بحرية موحدة، أدى هذا الفراغ الاستراتيجي إلى استغلال القوى الدولية للمنطقة في تنافس وصراعات، وهو ما يتوافق مع النظرية الليبرالية كما أشار الرئيس الأمريكي بايدن في مؤتمر جدة عام 2022م.

تؤكد هذه المعطيات الحاجة الملحة إلى أجندة بحثية حديثة تتناول أهمية ودور وتوحيد الفكر الجيواستراتيجي وأثره على تطور الأمن البحري، بناءً عليه تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واستكشاف دور الجيواستراتيجية البحرية اليمنية ومبادراتها الوطنية في تحقيق تحول استراتيجي وطني وتكامل أمني بحري إقليمي. ونسعى من خلال ذلك إلى الحد من الأنشطة البحرية المعادية عبر توحيد الرؤية السياسية والأمنية، وتبني منهجيات حديثة لإدارة المنظومة البحرية المعقدة.

تعتمد الدراسة على نماذج دولية ناجحة لاقتراح حلول عملية لإدارة القوة البحرية وفق نظرية المثلثات، والإدارة السياسية والاستراتيجية البحرية الإقليمية في المنطقة الاقتصادية. وقد درس هذه النماذج عدد من الباحثين مثل، وائل شديد، تحت عنوان "الجيوستراتيجية بين المفهوم والتطبيق" للعام 2020م، وتوصل إلى أن المنطقة العربية تعاني من فراغ القوة الجيوستراتيجية؛ كونها لم تمارس ثقافة الفكر الجيوستراتيجي، فأصبحت أدوات لحماية استراتيجيات أمريكا والقوى الغربية، ويتطلب تحقيق الإدارة التكاملية للمصالح والمبادرات الجيوستراتيجية. ودراسة جيفري تيل، بعنوان "القوة البحرية والتوجهات القرن الواحد والعشرون، للعام 2013م"، وتوصل إلى أن القوة البحرية الفعالة تعتمد على التوازن بين القدرات وحماية المصالح. ودراسة جيمس كأراسكا، بعنوان "القوة البحرية والقوانين الدولية" للعام 2011م، ووجد أن تراجع إنتاج الموارد القارية، أسهم في زيادة المنافسة البحرية وتطور القوانين وإدارة المياه الاقتصادية الخالصة. ودراسة كولين غراي، بعنوان "القوات البحرية العسكرية لما بعد الحرب الباردة" للعام1994م، وتوصل إلى أن القوة البحرية يجب أن تكون جزءًا من استراتيجية شاملة تشمل الأمن، الاقتصاد والدبلوماسية. ودراسة هانس دي سميث تحت عنوان "إدارة البيئة البحرية والساحلية البريطانية" للعام 2002م، توصل إلى ضرورة تطبيق التخطيط المكاني البحري في تطبيق نهج متكامل لموازنة الأنشطة الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، وتحسين حوكمة البحار، تلك الدراسة سلطت الضوء على التقدم البريطاني في الإدارة السياسة والاستراتيجية البحرية، لكنها تشير إلى أن التحديات الرئيسية (مثل فرض القوانين، والتنسيق بين الجهات، والتأثيرات الاقتصادية لا تزال تحتاج إلى حلول أكثر فعالية.

ودراسة كافولو بعنوان "فاعلية التنسيق الإقليمي في تحقيق إدارة بحرية متكاملة، تطبيق التوجه الاستراتيجي البحري في الأطلسي" لعام 2016م، وتوصل إلى أن النجاح الرئيسي لتحقيق إدارة بحرية متماسكة يتطلب موازنة بين المرونة الوطنية والالتزام بالتنسيق الإقليمي. ودراسة سانجي بعنون "الإقليمية البحرية والتنمية الشاملة، الفرص والتحديات التي تواجه بنجلاديش في عصر الانثروبوس" للعام 2016م، وتوصل إلى أن بنجلاديش لديها فرصة تاريخية لقيادة تجول إقليمي، يتطلب تحقيق التعاون الإقليمي ضمن دول المحيط الهندي. ودراسة ديفا كومارج بعنوان "الأمن البحري للدول الساحلية، القضايا والتحديات" للعام 2017م، وتوصل إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمحيط الهندي، ويواجه تحديات أمنية خارجية، في خطوط الملاحة ونقاط الاختناق، وتحديات الحوكمة، ويتطلب التعاون الإقليمي، وإعادة بناء وإدارة منظومة بحرية إقليمية حديثة، \ويؤكد أن الأمن البحري شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي للدول الساحلية، خاصة منطقة المحيط الهندي، والتي تمثل مركزًا استراتيجيًّا للتجارة والأمن العالمي.

وتتطرق هذه الدراسة إلى تقديم إطار استراتيجي لتعظيم الاستفادة من الموقع اليمني في تحقيق أمن بحري مستدام وتكامل اقتصادي وسياسي وأمني

ضمن "منظمة المحيط الهندي" تضم 39 دولة. ومن المتوقع أن تسهم النتائج في سد الفجوة المعرفية حول تعزيز القدرات اليمنية لمواجهة التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، وتحقيق التكامل البحري الاقتصادي والأمني الإقليمي.

2. مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة في الهيمنة العسكرية الأمريكية والدولية على الممرات البحرية اليمنية، وما تشكله من تهديدات للأمن البحري الوطني والإقليمي، في ظل فشل التحالفات القائمة، وغياب رؤية استراتيجية بحرية موحدة. وتبحث الدراسة سبل تحقيق تكامل بحري يمني- عربي – إقليمي للحد من المشكلات البحرية اليمنية والإقليمية المشتركة، عبر مقاربات جيوستراتيجية مبتكرة تعتمد على توحيد المفاهيم الأمنية وتعزيز الفكر الجيوستراتيجي المشترك، وتطبيقات إدارة التقنيات البحرية الحديثة.

3. أهداف الدارسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل وكشف التهديدات والمخاطر والمشكلات البحرية التقليدية وغير التقليدية، وأبرزها الصراعات الجيوستراتيجية البحرية العالمية الأمريكية والقوى الدولية لعدد34 دولة، وإبراز دور الجيوستراتيجية البحرية اليمنية في توحيد وتطوير وإدارة وتكامل الأمن البحري الوطني والإقليمي في البحر الأحمر والمحيط الهندي، لحماية وضمان الأمن البحري اليمني والقومي والإقليمي والدولي، وإبراز الجهود اليمنية الحديثة في الاستجابة الفاعلة للمهددات البحرية التقليدية وغير التقليدية البحرية، من خلال تحقيق الإدارة السياسية والاستراتيجية البحرية اليمنية والإقليمية في المياه الاقتصادية الخالصة، لتحقيق التنمية البحرية المستدامة المتكاملة، والمساهمة عبر بناء منظومة بحرية شاملة، لردع وتحييد القوى الخارجية في المنطقة.

4. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة نظرا لمناقشتها ما يأتي:

1. تناقش أحد أهم القضايا والتحديات في وجود المناطق العسكرية الأمريكية والقوى الدولية لعدد 34 دولة، والتهديدات البحرية التقليدية وغير التقليدية، وانتهاكاتها في مختلف المجالات الإنسانية والقانونية والبيئية والاقتصادية البحرية.

2. تقدم الدراسة منهجية حديثة في توحيد وتكامل إدارة البحار والمحيطات الإقليمية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وللبحث عن بدائل للمواجهة والاستجابة للتحديات القابلة للتطبيق، بعد فشل القوى الأمريكية والنظرية اللبرالية الغربية في حماية الملاحة والبيئة البحرية.

5.فرضية وأسئلة الدراسة:

وتأتي الفرضية في: تمتلك اليمن جيوستراتيجية بحرية حاسمة (جغرافيًّا، ماديًّا، وغير مادي) في البحر الأحمر والمحيط الهندي، يمكن توظيفها وفاعليتها في قوة بحرية إقليمية وعالمية فاعلة، وإذا توحد الفكر الجيوستراتيجي البحري اليمني مع الإقليمي، فسيسهم ذلك في:

توحيد الرؤى السياسية لمواجهة التهديدات الخارجية، وأبرزها توحيد مفهوم الأمن البحري.

تعزيز الأمن البحري الإقليمي المشترك.

تحويل اليمن إلى قوة بحرية فاعلة في المنطقة.

تطبيق الإدارة السياسية والاستراتيجية البحرية اليمنية والإقليمية في المضائق البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة وتحقيق التنمية البحرية المستدامة.

والتأثير المتوقع هو تحقيق تكامل إقليمي يحد من المخاطر والتهديدات الأمنية البحرية، وتحييد القوى الأجنبية، وبناء قوة بحرية إقليمية بديلة عن القوى الغربية، وتعزيز الاستقرار والأمن والسلم الدوليين.

5.مصطلحات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المصطلحات التالية:

1.5.الجيوستراتيجية البحرية:

وتعرف الجيوستراتيجية بجهود الدولة في سياستها الخارجية من خلال توحيد وتركيز جهودها على القوى الدفاعية والعسكرية، وأنشطتها الدبلوماسية واتجاهاتها في العلاقات الدولية من منطلق تأثيرات العوامل الجغرافية لها، (Saalbach, 2017, p. 3)، وتعرف الجيوستراتيجية البحرية في اتجاهات سياسة الدولة الخارجية، وتوجه السياسة الخارجية لدولة ما، تحدد أين تكثف الدولة جهودها سواء من خلال تخطيط القوة العسكرية، أو النشاطات الدبلوماسية أو كليهما معاً نتيجة تطور معتبر في العوامل الجغرافية أو العوامل الجيوسياسية، والأسباب الأيديولوجية، أو لمصالح مجموعات معينة أو ببساطة لرغبة قادتها (شديد ، 2020، صفحة 51)،

2.5. الأمن البحري. ويعرف الأمن القومي العربي على أنه " قدرة الأمة العربية على الدفاع عن نفسها وحقوقها وصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية في المجالات كافة وفي إطار وحدة عربية شاملة، مع أخذ في الاعتبار الاحتياجات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم

مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبل آمن لأبنائها وبما يمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية (عبد النبي ، 2023، صفحة 2). والأمن القومي اليمني يعرف بأنه مجموعة السياسات والإجراءات التي تقوم بها القيادة السياسية الدستورية في الجمهورية اليمنية في حدود طاقتها، وإمكاناتها لحماية البلاد، وتامين سلامة الجمهورية اليمنية وحماية أمنها القومي، واتخاذ كافه التدابير والوسائل الكفيلة بالمحافظة على سيادتها ومصالحها العليا (العمودي، 2014، صفحة 214)، وعرف الادميرال ريوتا الأمن البحري بأنه حماية الوطن من أي قوى معادية في البحر سواء كانت قوى عسكرية، أو قراصنة أو جماعات إرهابية، ويتضمن سلامة الحياة والممتلكات البحرية، سواء كان التهديد من الطبيعة او الإنسان. ويعرف أنه حماية البيئة البحرية الطبيعية كافة المصالح البحرية للدولة، كما عرفه حقل العلاقات الدولية بانه مصطلح يقوم بالإشارة والرسم ولفت الانتباه للتحديات الجديدة وحشد الدعم لإيجاد حلول لها (Bueger, 2014, pp. 1-5)، وعرّفه الاتحاد الأوربي بأنه نوع ما معقد نظرا لطبيعة البيئة البحرية في تنوع البحار حول العالم والذي يكون متعدد التأثيرات، ومن الصعب تنظيم تلك المناطق البحرية. وتم تعريفه: هو أي تهديد أو ظاهرة مثل تجارة البشر، والمخدرات والسلاح عبر البحر، والقرصنة أو المخالفات البيئة البحرية، وهو المساهمة في الحماية، والاستكشاف والاستجابة للمخاطر والأنشطة الضارة بمختلف أنواعها وتأثيراتها في عرض البحر، وهو الحفاظ على حرية الملاحة البحرية في أعالي البحار، وتامين حرية التجارة البحرية الدولية وحمايتها، إضافة إلى ضمان الحوكمة الجيدة لأعالي البحار (شادي و صلاح، 2019، صفحة 3). ومن منظور السياسة البحرية الصينية، عرف الأمن البحري بأنه مفهوم يتعلق بحماية أي مخاطر جغرافية في البحر، وكذلك يعرف بقدرات الدولة للاستجابة للتهديدات والاضطرابات، والتي تشمل القضايا في البحر، مثل الحروب البحرية، والقرصنة، وحماية خطوط الملاحة البحرية ويعد فرع من الجيوبولتكس والأمن القومي (Chan , 2022, p. 2)

6.المنهجية:

استخدمت هذه الدراسة مزيجًا من المناهج المتعددة، والتي تجمع بين الجيوستراتيجية البحرية الكلاسيكية، والإقليمية والتطبيقية الحديثة، والقوة البحرية وإدارة السياسات البحرية القائمة على النظم البحرية والأيكولوجية المعقدة.

وتستفيد الدراسة من القوانين والنظريات البحرية، وتوظيف التقنيات الحديثة، كالذكاء الاصطناعي، ونماذج ومنتجات بحرية متقدمة مثل-NOAA COPERNICUS (COUNCEL , 2025, p. 2). يشمل مجتمع الدراسة 23 دولة ضمن رابطة المحيط الهندي(IORA) ، ضمن المنظومة البحرية المتكاملة في المجال العام لدول المحيط الهندي 39 دولة جزرية وساحلية، وإطارًا قاريًّا يضم 51 دولة.

تبرز الدراسة الحاجة الملحة لتوحيد منهجية الجيوستراتيجية البحرية في ظل تحديات الواقع السياسي البحري، وتزايد الهيمنة الأمريكية والغربية، والتهديدات باستخدام أسلحة الردع الاستراتيجي النووي، والتباينات التي تواجه رابطة المحيط الهندي في تحقيق التكامل.

7.الخصائص الجيوستراتيجية البحرية اليمنية والإقليمية:

1.7. الموقع الفلكي: تقع المنطقة الاقتصادية اليمنية الخالصة فلكيًّا بين خطي طول 41º إلى 55º شرقا، وبين دائرتي عرض 11º إلى 17º شمال خط الاستواء، خريطة (1).

2.7. حدود منطقة الدراسة: تتركز الدراسة على المياه الاقتصادية اليمنية الخالصة، التي تمتد حدودها شمالاً مع السعودية، وغربًا مع إريتريا وجيبوتي، وجنوبًا مع الصومال وبحر العرب والمحيط الهندي، وشرقًا مع عمان وبحر العرب والمحيط الهندي،خريطة (1).

خريطة (1) الحدود السياسية البحرية اليمنية

المصدر. الباحث. اعتمادا على GIS، اتفاقية الأمم المتحدة للعام 1982، المادة 55، المركز اليمني الوطني للمعلومات، الاتفاقية البحرية اليمنية والسعودية بتاريخ 17 ديسيمتر 1999م، الأمم المتحدة. ترسيم الحدود اليمنية الارتيرية بتاريخ 17 أكتوبر 1996م، اتفاقية الحدود البحرية اليمنية العمانية بتاراي 14 ديسمبر 2023م،

https://marineregions.org/gazetteer.php?p=details&id=8353

تتصل المنطقة الاقتصادية البحرية اليمنية مع مجالها البحري الأوسع، والمترابط ضمن المياه الاقتصادية الخالصة للبحر الأحمر والمحيط الهندي، وتقع فلكيا بين خطي طول 155º-20º شرقًا وخط عرض 30º شمالًا إلى 60 ºجنوبًا (Christou, 2018, p. 24).

من المنظور العسكري، في الجغرافيا العسكرية، تشكل عوامل الجيومرفولوجية والطبوغرافية في الشكل والمسافة، والحدود البحرية اليمنية عاملًا حاسمًا في صياغة وتطبيق السياسات والاستراتيجيات البحرية الأمنية، حيث تُصنف اليمن كدولة بحرية بامتياز (خريطة 2).

خريطة (2) حدود المنطقة البحرية الأمنية الوطنية والإقليمية.

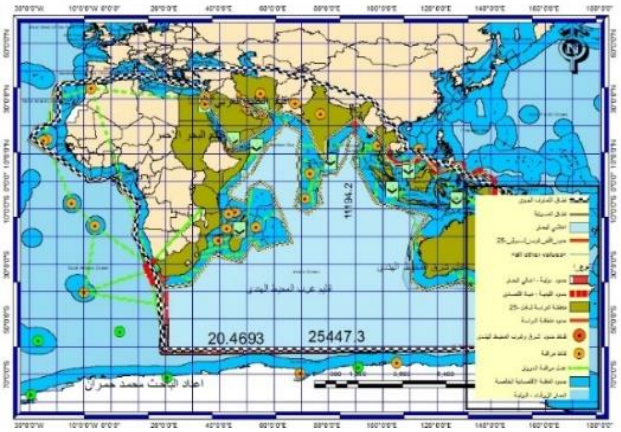

المصدر: الباحث، اعتمادا على برنامج GIS10.8.1، مقترح الباحث في الخطة الأمنية والعسكرية اليمنية والإقليمية للعام 2025م

تمتد المياه الاقتصادية اليمنية الخالصة في مساحة شاسعة حوالي 556 ألف كم2، وعلى حدود بحرية مفتوحة تمكن الباحث من حساب الأطوال المختلفة بواسطة GIS، وتصل طول حدود المياه الاقتصادية الخالصة اليمنية بحوالي 3644 كم، والتي تقاس من خط الأساس، ولكن الحدود البحرية اليمنية إجمالا، والتي تضم المياه البحرية اليمنية الداخلية، والإقليمية، والمياه المتاخمة، والمياه الاقتصادية الخالصة حوالي 3833 كم، حسب الجدول (1)، كون المياه الاقتصادية اليمنية الخالصة، يبدا قياسها من خط الأساس اليمني بموجب القانون اليمني رقم 26 للعام 2014م (القانونية ، 2014، الصفحات 1-10)، وبقية المياه تعد مياه إقليمية ومياه داخلية، وطول السواحل حوالي 2800 كم، وفقًا للقانون العالمي للبحار لعام 1982م والقانون اليمني البحري لعام 1991م (حمران ع.، 2023م، الصفحات 6-15)، هذا الامتداد للمسطحات البحرية، يمنح اليمن حقوقًا سيادية مطلقة وخالصة في مجالها الحيوي(قاري حوالي 527.970 كم2، ومساحة بحرية حوالي 552.000 كم2)، يبلغ الإجمالي حوالي 1،089،637 كم²، يوضح إجمالي المساحة القارية والبحرية اليمنية. يُبرز تحليل خصائص الموقع أن المياه الاقتصادية اليمنية، تتداخل مع الدول المجاورة وتشكل "عقدة اتصال" حيوية في الشبكة البحرية العالمية من منظور جغرافية النقل(Ducruet, 2022, p. 30). هذا الموقع يتيح إمكانية اليمن توظيفها في مختلف ظروف الموقف في السلم والحرب، في الحد من التنقل بين الموانئ البحرية والوصول إلى أعالي البحار للسفن المعادية، والسيطرة الجوية على الفضاءات البحرية وتطبيق منظومة أمنية بحرية للطيران المسير متعدد الأغراض. جدول (1).

جدول (1) طول الحدود البحرية في منطقة الدراسة مع الحدود البحرية لدول الجوار

م	المنطقة	طول الحدود البحرية /كم	النسبة %
1	الحدود البحرية اليمنية السعودية الشمالية	182	4.7
2	الحدود البحرية اليمنية الارتيرية	497	13
3	الحدود البحرية مع جيبوتي والصومال	932	24.3
4	الحدود البحرية اليمنية في المحيط الهندي وبحر العرب	2222	58
5	الإجمالي	3833	100

المصدر: الباحث، اعتمادا على برنامج GIS10.8.1

وتشكل هذه الحدود البحرية الواسعة الطويلة والمفتوحة، مصدر تهديد بسبب اتساع الجبهة البحرية، والتي تشهد ضعف في البنية التحتية لمنظوم الرصد والمراقبة، ولكنها أيضًا تمنح اليمن أهمية جيوستراتيجية كبيرة نظرًا لوقوعها ضمن ممرات التجارة العالمية وسيطرتها على مضيق باب المندب، مما يجعلها ركيزة أساسية في الاستراتيجية اليمنية والدولية.

8. الخصائص والأهمية الجيوستراتيجية البحرية المشتركة في منطقة الدراسة:

من خلال استخدام التطبيقات البحرية، وأنظمة الاستشعار عن بعد، GIS، تم تحليل خصائص الإقليم الجيوستراتيجي في البحر الأحمر والمحيط، وتم تقسيمه

إلى أربعة أقاليم فرعية، بهدف استكشاف خصائص التوحد والانسجام، وفهم الشخصية الإقليمية وتحليل دور وأهمية الموقع الجيوستراتيجي البحري اليمني وتأثيره في منطقة الدراسة، للمساهمة في توحيد الفكر الجيوستراتيجي البحري، وإدارة المشكلات البحرية المعقدة، والمشتركة بين اليمن ودول منطقة الدراسة، والتي تتطلب منهجية البحرية الإقليمية. يُصنف هذا الإقليم كمنظومة شاملة ومتكاملة، مترابطة بين الأقاليم الفرعية في البحر الأحمر، والخليج العربي، وغرب وشرق المحيط الهندي. يتميز بالانسجام والتكامل في عناصر المناخ السائد (الرياح الموسمية)، ويضم أهم الممرات البحرية الحاسمة في جيوستراتيجية الطاقة، مثل مضيق باب المندب، مضيق ملقا، مضيق هرمز، وقناة السويس (Devakumar,, 201`7, pp. 4-9).

وتغطي منطقة الدراسة اليمنية مساحة نصف مليون كم2، وترتبط مع مجالها الحيوي في البحر الأحمر والمحيط الهندي ضمن المنظومة البحرية الشاملة، تضم إجمالي المساحة الكلية اليمنية ودول المحيط الهندي حوالي 73.56 مليون كم^2 ويضم شعوبًا متنوعة الثقافات، وعددًا من التحالفات البحرية، والتكتلات الاقتصادية الصاعدة . (Chaturvedi, 2022, pp. 6-50)يضم 39 دولة عضوًا في الأمم المتحدة، منها 23 دولة ساحلية وجزرية ضمن رابطة المحيط الهندي. كما يضم ثلثي سكان العالم (حوالي 2.7 مليار نسمة) ودولًا نووية وذات اقتصادات عالمية، وأعضاء في مجموعة العشرين. ويُعد المحيط الهندي غنيًّا بالموارد الطبيعية، حيث يضم ثلث الغاز الطبيعي، ونسبة كبيرة من المنجنيز، و90% من الماس، و60% من اليورانيوم، و40% من الذهب (حمران م.، 2023، صفحة 30). تُعد منطقة الدراسة حاسمة في حركة السفن العالمية، حيث تعبر السفن لعدد 66 سفينة من باب المندب يوميًّا، وضمن منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، يصل إجمالي السفن حوالي 100،000 سفينة سنويًّا، وفق تقارير منظمة التجارة العالمية، والتي تشمل حركة السفن في الأقاليم البحرية الفرعية الأربعة. كما تضم أهم خمس مناطق اختناق بحرية، منها باب المندب الذي يعبر من خلاله 66 سفينة يوميًا، ومضيق ملقا وهرمز اللذان يعبر من خلالهما 40% من ناقلات النفط (Jivanta, 2024, p. 41).

9.الفرص والتحديات: تسهم منطقة الدراسة في توحيد الفكر الجيوستراتيجي البحري اليمني والإقليمي، بما ينعكس على توحيد الرؤية السياسية الشاملة، حيث تمتلك اليمن ودول رابطة المحيط الهندي عناصر قوة حاسمة وخصائص قوة إقليمية وعالمية، خاصة وأن المياه الاقتصادية البحرية الخالصة المشتركة تبلغ مساحتها 29 مليون كم^2، أي: ما يعادل 38% من إجمالي مساحة المحيط(Clogan, 2017, p. 10) . ومع ذلك، تواجه هذه الدول تحديات ونقاط ضعف بارزة:

غياب التوحد والإدارة والإرادة البحرية الإقليمية. مما يؤدي إلى تشتت الأهداف السياسية البحرية.

فاعلية المنظمات والتحالفات الدولية. ومنها قيادة المناطق العسكرية الإمريكية، وتعدد التحالفات المحلية.

تحديات أمنية واقتصادية. مثل الأمن الغذائي، وتحديات خارجية مهددة للأمن البحري الإقليمي، وقصور التجارة البينية الإقليمية، وضعف دور رابطة المحيط الهندي في تحقيق التكامل، وغياب التوازن المعيش.

ضعف البنية التحتية ونقص المعلومات الاستراتيجية. مما يعيق رسم الخطط السياسية، والتنمية الاقتصادية.

غياب تكامل إدارة المعرفة والبحوث البحرية. والحاجة إلى بناء وإدارة تكامل وتوحيد شبكة وقواعد بيانات بحرية قوية.

تهديدات ومشكلات الأمن البحري. ومنها التهديدات البحرية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الأنشطة العسكرية الأجنبية، الصراعات الجيوستراتيجية البحرية العالمية، والهجرات غير الشرعية، والصيد غير القانوني، وتغيرات المناخ والأوبئة (Mapfumo & Hempel , 2021, p. 9).

تأثيرات فكر الهيمنة الاستعمارية الأجنبية القديمة. والتبعية العربية والإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، وتحديات المنظمات المنافسة وهيمنة القوة الخارجية.

. تؤكد هذه النقاط أن تشتت منظور الفكر الجيوستراتيجي البحري يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنقاط الضعف، وفي حال توحيده، سيسهم ذلك في توحيد الرؤية السياسية البحرية الشاملة.

10.أهمية الأمن البحري للجمهورية اليمنية والمنطقة.

يواجه اليمن بمفرده، وبالاشتراك مع دول منطقة الدراسة، العديد من التحديات البحرية التقليدية وغير التقليدية، أبرزها وجود وهيمنة القوات البحرية الأمريكية والغربية (Premarathna, 2021`, p. 226)، والذي يشكل أحد العوامل الحاسمة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لتحقيق أهداف عسكرية ومصالحها الوطنية، ويُعد الأمن البحري اليمني عنصرًا أساسيًّا في استراتيجية الأمن القومي

اليمني والعربي، فضمانه أمر حيوي لحماية السيادة الوطنية، وتأمين طرق التجارة، وحماية الموارد البحرية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وتتمثل الأهمية الجيوستراتيجية اليمنية كونها تشكل مركز ثقل جيوستراتيجي بحري حاسم في عناصر الجيوستراتيجية البحرية المكانية، والمادية وغير المادية، وسيطرتها على مضيق باب المندب، ويعد رابع مضيق عالمي، والجزر البحرية اليمنية في سقطرى اليمنية، وميون والتي تقع في قلب الممرات البحرية، وجزيرة عبد الكوري، والتي تشرف على طريق الصين الجديد، وذو حراب وحنيش، وميناء الحديدة وعدن، والصليف، والمكلا، وبئر على، والتي تصنف مناطق إنتاج وتصدير وطرق التجارة والبضائع وموارد الطاقة، بالإضافة إلى حدودها البحرية المشتركة، خريطة(3).

(خريطة 3). أهمية الجيوستراتيجية البحرية اليمنية والإقليمية في أمن الطاقة العالمي

المصدر. الباحث. اعتمادا على GIS، والاعتماد على مؤشر وبيانات إدارة الطاقة الامريكية EIA، للعام 2022-2024م.https://www.eia.gov/about/accomplis /hments/2024

وللتأكيد على ترابط المشكلات البحرية اليمنية والإقليمية، واتساع مساحة المياه الاقتصادية الخالصة والتي تتطلب تعاونًا عربيا واقليميا مشتركًا للتمكن من إيجاد حلول، ومن منظور الواقعية الجغرافية في ثبات الموقع الجغرافي اليمني وعلاقته الرئيسية مع دول الجوار، حيث يتصل اليمن طبيعيا بمنطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، ومن منظور نظرية النظم البحرية، حيث تتعدد الأهداف السياسية البجرية الوطنية، الإقليمية والعالمية في استخدام وتوظيف المنطقة، وتتداخل المصالح الاستراتيجية للعديد من الجهات الفاعلة ممّا تسبب في زيادة الصراع وفاعلية القوى الأجنبية، والذي أسهم في انتهاك القوانين والسيادة لليمن والدول العربية والساحلية الإقليمية.

تُعد السيادة اليمنية والإقليمية أمرًا بالغ الأهمية للاستقرار الإقليمي وسلامة الدول القومية، وتشكل الأنشطة البحرية العسكرية، وتعدد أصحاب المصلحة المشتركة في المنطقة، ويتطلب تطبيق القوانين والنظم البحرية بفاعلية على كامل الامتداد الإقليمي من منظور توحد الإدارة السياسية البحرية اليمنية والإقليمية الموحدة القائمة على الإيكولوجيا البحرية والانتقال من إدارة القطاعات البحرية اليمنية والإقليمية المجزأة إلى توحد الإدارة السياسية والاستراتيجية البحرية القائمة على المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تشكل نظرية حديثة للدراسة كون الجيوستراتيجية البحرية وإدارة الأعمال الاقتصادية العالمية لم تتطرق إليها حتى 2025م.

ويمثل الأمن متعدد الأوجه والتفاعل في المجال البحري مصدر قلق متزايد، وهناك مبرر قوي لتعزيز الإقليمية في المنطقة مع التركيز على الأمن الجماعي والتعاوني والشامل، ولا تملك أي دولة أو كيان آخر التفويض أو القدرة على توفير الأمن البحري الإقليمي بأكمله، كما تفتقر العديد من دول المنطقة إلى القدرة على مراقبة المناطق المحيطية التي تطالب بها بفاعلية، وتتداخل القضايا الأمنية والبيئية والاقتصادية في منطقة الدراسة.

وتُعد الأهداف الاستراتيجية للأمن البحري في هذه المنطقة خمسة عشر هدفًا، تختلف أولوياتها بين دول المنطقة، وتركز على السيادة الإقليمية وتوحيد التشريعات البحرية (Chaturvedi, 2022). وأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تضافر الجهود الإقليمية وتعاونًا دوليًا لمواجهة التحديات وتحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية.

11.القضايا الرئيسية في الأمن البحري:

تتجلى هذه التحديات في عدة قضايا رئيسية، أبرزها:

1.11. المشكلة الجيوستراتيجية البحرية. تتضمن المشكلة الجيوستراتيجية البحرية في سعي الدول للسيطرة على المضائق البحرية الحاسمة، لتأمين خطوط الاتصال البحرية الحيوية، والسيطرة على منطقة الدراسة، واستعراض القوة، والوصول إلى الموارد البحرية وحمايتها، مما يتسبب في تعدد الأهداف والمصالح، وزيادة المنافسة والصراعات الجيوستراتيجية البحرية، وشكلت أولوية في استراتيجية الامن القومي الأمريكي منذ عام 1990، وتم السيطرة عليها لأغراض وأهداف عسكرية (Central , 2024, pp. 1-20). وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م استخدمت أمريكا استراتيجية التدخل

العسكري المباشر (يلكينسون، 2013، صفحة 20)، وقامت بشن حروب وعمليات عسكرية غير قانونية ضد اليمن ودول المنطقة (Tan, 2018, pp. 1-10). واستخدمت الدبلوماسية لتحقيق الهدف السياسي في بناء تحالفات، ودعم الكيان الصهيوني، وفرض التطبيع، وقامت بتنفيذ تمارين بحرية عسكرية، والتي أسهمت في قتل وتدمير للبيئة البحرية اليمنية في منطقة الدراسة (Eleonora, 2021). ونظرا لأهمية القوات البحرية في عناصر القوة العالمية الحاسمة، فقد اهتمت أمريكا ببناء القدرات البحرية العسكرية والتي وصلت ميزانيتها العسكرية إلى ترليون دولار في إدارة ترامب لعام 2025م، لتحقيق الانتشار والسيطرة على أعالي البحار والممرات البحرية الدولية (AKITA, 2022). تتوحد اتجاهات أهداف السياسية الخارجية الأمريكية والغربية من منظور السيطرة على السياسة الدولية من خلال توحد الجيوستراتيجية البحرية الأمريكية لعدد خمسين ولاية، وتماسك قوة المركز الغربي والأمريكي لمواجهة الخصوم (Ramani, 2021). وقد أكدت الأحداث والوقائع للفترة من 1990-2025م فشل قيادة المناطق العسكرية والقوى الدولية في حماية الأمن البحري والسلم لدولي (حمران م.، 2023، الصفحات 30-50).

واعترفت قيادة المنطقة العسكرية المركزية بتاريخ 17 ابريل 2025م، بشن عمليات عسكرية بحرية وجوية، وأدت إلى ارتكاب جرائم حرب إنسانية وبحرية، وتسببت في قتل أكثر من 40 مدنيًّا، وتدمير وحرق ميناء راس عيسى النفطي في ساحل الحديدة (CENTCOM, 2025, pp. 1-15)، وأدينت من قبل روسيا وأحرار العالم، في الشعوب التحررية في جنوب أفريقيا، وجمهورية الصين وإيران، والتي شكلت انتهاكا خطيرًا للسيادة اليمنية والقوانين الدولية، كما شاركت بريطانيا في الحرب على اليمن مع القوات الإمريكية بتاريخ 30 إبريل 2025م (UK, 2025, pp. 2-5).

2.11. الوجود العسكري، والاثار السلبية الخارجية الأجنبية (Negative Externalities).

الدور الحالي للشركات الأجنبية العالمية، وكذلك أصحاب المصلحة، والتي تمتلك سفنًا بحرية مدنية وعسكرية تعبر المياه البحرية اليمنية، يعد مصدر قلق كبير، ويجب معالجته بجدية، في مرور 66 سفينة يوميًّا، إضافة إلى تأثيرات الوجود العسكري الأمريكي، والأنشطة العسكرية الأجنبية، وما ينتج عنه من ملوثات بحرية هائلة تسهم في تدمير الإيكولوجيا البحرية، وتؤثر سلباً على المجتمعات الساحلية اليمنية، بما يُعرف بـ " الآثار الخارجية السلبية " (Negative Externalities)، نجد القوات الأمريكية تقسم عملياتها البحرية إلى سبع مناطق رئيسية،، حيث يمثل كل لون حدود قيادة المنطقة العسكرية حول العالم، منها ثلاث مناطق تسيطر على منطقة الدراسة خريطة(4)، موضحة باللون الأحمر والأزرق والأخضر، وتشكل الدائرة مركز الاهتمام، وتُعزز كل قيادة عسكرية، بأسطول بحري تابع للبحرية الأمريكية (NAVY, 2025, p. 77). هذا الوجود خاصة الأسطول البحري الخامس، ومقره المنامة في البحرين، يعد حاسمًا في الاستراتيجية البحرية الأمريكية لمراقبة وتحقيق الأهداف العسكرية في الخليج العربي وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر (CENTCOM, 2025, pp. 1-10).

أسطول المحيط الهندي - الهادئ / (USPACOM INDOPACOM):، يعد الأكثر أهمية في السياسة الأمريكية، نظرا لموقعة الجغرافي، والذي يربط الساحل الغربي الأمريكي مع الساحل الشرقي في منطقة الدراسة، وبسبب التنافس مع الصين، يشمل عملياته في بحر الصين الجنوبي والشرقي حتى القارة الجنوبية ووسط المحيط الهندي، والتي تلتقي مع منطقة عمليات أسطولها البحري الخامس في منطقة الدراسة.

خريطة (4) منطقة الدراسة وهيمنة قيادة المنطقة العسكرية الأمريكية.

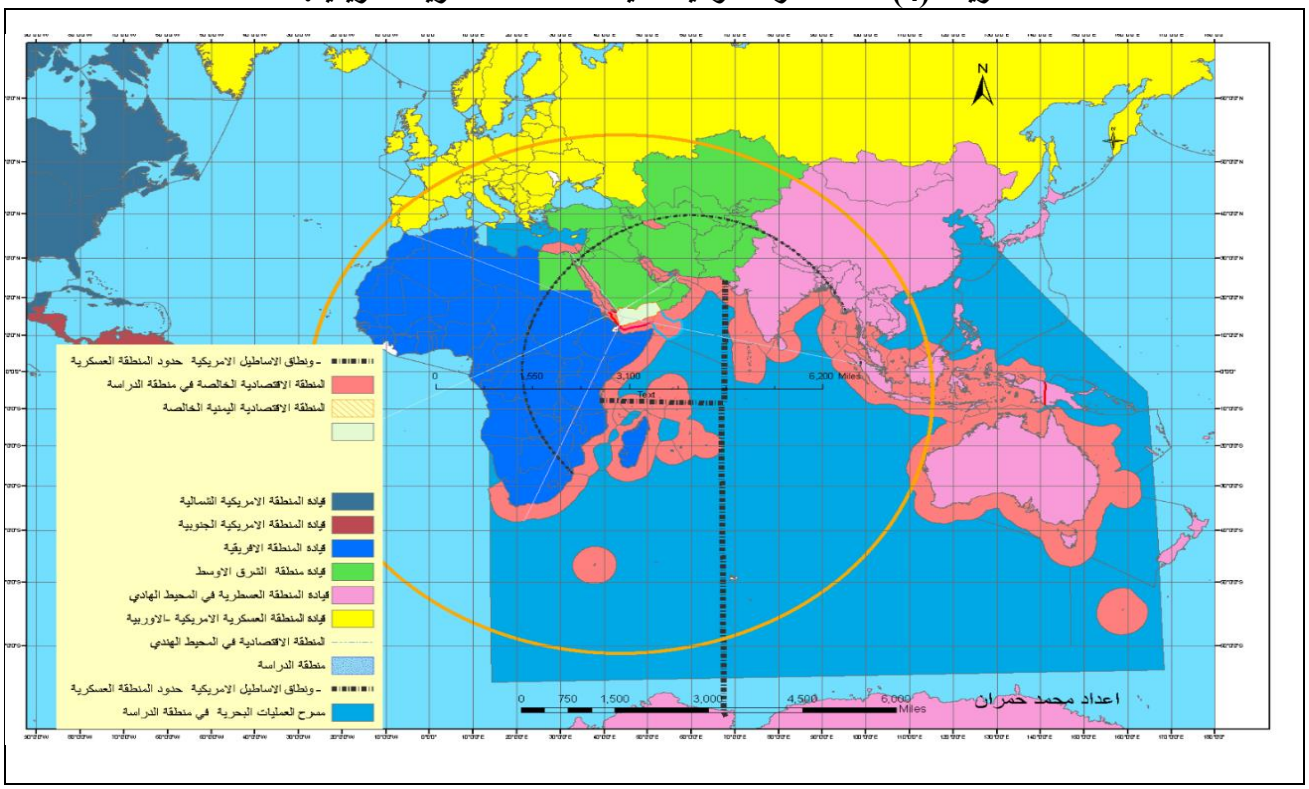

المصدر: الباحث اعتمادا على برنامج GIS10.8.1.خريطة ميلان قيقو، كلية الحرب البحرية الأمريكية للعام 2011م.
كتاب الاستراتيجية البحرية الأمريكية للعام 1991م.

المناطق العسكرية الأمريكية الثلاث المشتركة، في تنفيذ العديد من الأنشطة والعمليات العسكرية العدائية بواسطة السفن الحربية والغواصات الأمريكية، طيران بي 2 B، في المنطقة بين عامي 2015 و2025، منفردة، وضمن التحالفات، والتي شكلت مخاطر ومشكلات يمنية وعربية وإقليمية مشتركة، أدت إلى تأثيرات وانتهاكات اجتماعية، اقتصادية، وبيئية وقانونية (Holzer & Cichon,, 2025, p. 5_22)، ومن أجل إبراز حجم التأثيرات والتهديدات البحرية الأمريكية تم دراستها ضمن اليمن والأقاليم الفرعية التالية:

إقليم البحر الأحمر. شنت قيادة المنطقة العسكرية الأمريكية المركزية عمليات عسكرية غير قانونية ضد اليمن منها:

عملية الفارس الأمريكي للعام 2025م، هدفت سياسيا لردع اليمن من حماية ودعم الشعب الفلسطيني، وعسكريّا لتقويض قدرات الجيش اليمني في حكومة صنعاء من توظيف المسطحات البحرية اليمنية لتحقيق أهداف عسكرية وإنسانية في فرض الحصار البحري ضد الكيان الصهيوني، وتكتيكا وبحجة الدفاع عن النفس للقوات الأمريكية، والنتيجة تمكنت القوات البحرية اليمنية من الاستجابة، في رصد وتدمير الأهداف المعادية للعملية، كما فشلت العلمية في تحقيق الردع البحري الاستراتيجي، بل تسببت في انتهاك للقوانين الإنسانية في قتل وحصار الشعب اليمني وتدمير البيئة البحرية.

عملية حارس الرخاء والازدهار للعام 2024م، بقيادة الولايات المتحدة بدأت في 12 يناير 2024 حتى اليوم، وهدفت بحجة حماية الملاحة البحرية في البحر الأحمر من تهديدات الحوثيين، وفشلت في تحقيق الأهداف كونها غير منطقية، كون البحر الأحمر منطقة عربية وحماية الأمن البحري من مهام اليمن ودول المنطقة، ورفضت الدول الأوربية ودول العالم المشاركة عدا مورسيوش والبحرين، واستراليا من ضمن دول المحيط الهندي، والنتيجة رفضت دولتان من إجمالي 23 من دول المحيط الهندي، ويعد مؤشرًا في تقارب الفكر الجيوستراتيجي البحري اليمني و دول المنطقة حول محددات الامن البحري الإقليمي، والمهددات المعادية الأجنبية.

عملية عاصفة الحزم. وقدمت الولايات المتحدة دعمًا عسكريًّا ولوجستيًّا واستخباراتيًّا لعملية عاصفة الحزم بقيادة السعودية والتي بدأت بتاريخ 25 مارس 2015م، هدفت بزعم إعادة الشرعية، والحقيقة ان السعودية فشلت في إدارة المنطقة، بسبب جمود الفكر الجيوستراتيجي العربي (شديد ، 2020، صفحة 95)، وحاولت استعادة زمام المبادة واختبارها في

اليمن، النتائج فشلت في تحقيق الأهداف المعلنة السياسية والعسكرية، بل أسهمت في ارتكاب جرائم حرب إنسانية وبحرية ضد الشعب اليمني، أدينت من مختلف دول العالم.

الأصول والوحدات المشاركة: من أجل التأكيد وتوثيق الانتهاكات للأصول والوحدات العسكرية الإمريكية، حيث شاركت مجموعة حاملة الطائرات الضاربة الهجومية بقيادة يو إس إس كارل فينسون (Carlin, 2025, p. 10)، وإطلاق صواريخ بحرية من قاع البحر الأحمر، وشن غارات جوية انطلقت من على حاملات الطائرات البحرية الضاربة في الفترة من عام 2022 إلى 2025م، ومنها:

يو إس إس هاري إس. ترومان (CVN-75)، ودخلت منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية في منتصف ديسمبر 2024 (MONGILO, 2024, p. 2) إلى جانب حاملة الطائرات جيتيسبيرغ من فئة نيميتز، بما في ذلك جناح حاملة الطائرات الجوي الأول مع تسعة أسراب طيران، وتتألف مجموعة حاملة الطائرات الضاربة هاري إس. ترومان من مدمرتين صاروخيتين موجهتين من فئة أرلي بيرك، هما يو إس إس ستاوت ويو إس إس جيسون دونهام، وتشمل منطقة عمليات في المسرح البحري في الخليج العربي وخليج عمان والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي، بما في ذلك ثلاث نقاط اختناق رئيسية هي: مضيق هرمز، وقناة السويس، ومضيق باب المندب، ولكنها فشلت في تحقيق الأهداف وردع قوات صنعاء رغم محدودية القدرات العسكرية (leaders, 2025, pp. 1-20)، كما نقلت السفن من مجموعة باتان البرمائية، ومجموعة ضربات حاملة الطائرات دوايت دي أيزنهاور إلى البحر الأحمر، ولكنها لم تتمكن من تحقيق الردع (Carlin, 2025, p. 7)، ونقلت مجموعة حاملة الطائرات ثيودور روزفلت، وأبراهام لينكولن الضاربة، لمحاولة ردع الجيش اليمني (MONGLO & HEATHER , 2025, pp. 3-50).

في عام 2025م، أرسلت قيادة المنطقة العسكرية الأمريكية في المحيطين: الهادي والهندي من قاعدة ديغو غارسيا سلاح الجو من قاذفات القنابل B_52 (Allison, 2025, p. 2)، والقاذفة B-2 Spirit، متعددة الأغراض، ومن خصائصها التخفي في كشف الرادار، وتتمتع بمدى طيران عابر للقارات دون التزود بالوقود (Carlin, 2025, p. 8)، يبلغ مداها غير المزود بالوقود حوالي 6000 ميل بحري (حوالي 6900 ميل أو 11000 كم)، مما يسمح بمهام طويلة المدى للغاية، وقادرة على نشر مجموعة كبيرة من الأسلحة التقليدية والنووية، تشمل المهام القصف الاستراتيجي بعيد المدى واختراق المناطق شديدة التحصين، وإمكانية الطيران بعيد المدى (FORCE, 2015, pp. 1-4)، وأسهمت في شن عمليات عسكرية جوية على الجيش اليمني لهدف إضعاف قدراته على مواصلة فرض الحصار والهجمات على السفن الصهيونية في البحر الأحمر (lopez, 2024, pp. 1-20)، وخصصت طيران القاذفات الجوية الأمريكية الحديثة، B52_ B2، والتي يمكنها حمل قنبلة اختراق الضخمة عالميًّا، من نوع (GBU -57)، مصممة على اختراق التحصينات الخرسانية القوية (Trevithick, 2025, p. 3)، وتزن القنبلة 30،000 رطل، ذاتية التوجيه بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS). الرأس الحربي، شديدة الانفجار بوزن 5،740 رطل. الأبعاد: الطول 20.5 قدم، القطر 31.5 بوصة (Harpley, 2025)، وتم توظيفها كأداة دبلوماسية وعسكرية، بالضغط على إيران بقبول المفاوضات النووية، وتهديد الصين، وتمركزت عدد سبع طائرات من هذا النوع، في منطقة الحشد في القاعدة الأمريكية - البريطانية في الإقليم البريطاني البحري شاغوس، في جزيرة ديغو غارسيا (Harpley, 2025, p. 5).

إقليم الخليج العربي: أسهمت قيادة المنطقة العسكرية المركزية في الهيمنة العسكرية، والسيطرة السياسية والاقتصادية على أهم مراكز إنتاج وتصدير الطاقة من النفط والغاز، وشكلت تهديدات للأمن البحري اليمني والقومي والعربي والعالمي، ومن أبرزها توظيف قيادة المنطقة في التدخل العسكري المباشر، وشن الحروب على إيران، وسوريا، وفلسطين، واليمن، والصومال والعراق، كما تم توظيفها لتحقيق أغراض سياسة، وبناء على تصريحات قائد المنطقة العسكرية الأمريكية في إحاطته أمام الكونجرس، بخصوص توظيف قيادة للمنطقة العسكرية المركزية في الضغط على الصين وإمكانية فرض حصار بحري في مضيق هرمز، وتشكل إحدى الأدوات الدبلوماسية البحرية، ويعد استمرارًا لفرض سياسة الواقعية البحرية اللبرالية الحديثة، في توظيف عناصر القوة البحرية العربية والإسلامية للمصالح الأمريكية والغربية، وتم توظيف إقليم الخليج العربي كأداة دبلوماسية في الحصار البحري، وإغلاق مضيق هرمز في الضغط على الصين، وقامت بدعم

الإمارات في النزاع مع إيران حول جزر طنب الكبرى والصغرى، وأسهمت في تصاعد التوترات بعد هجمات 2019م على ناقلات النفط، واغتيال قاسم سليماني.

إقليم غرب المحيط الهندي: تقع ضمن اهتمام قيادة المنطقة العسكرية المركزية والإفريقية، وتتعرض المنطقة لمخاطر وتهديدات المنافسة والصرعات الجيوستراتيجية العالمية، وأسهمت القوى البحرية الأمريكية بفرض بيئة ومنطقة رمادية ومنطقة صراعات؛ ليسهل وجودها وتدخلها العسكري، وانتهاك السيادة اليمنية والعربية في التمركز في جيبوتي، تقوم بدعم الحركات المتمردة في الصومال والاستفادة منها في بناء قواعد عسكرية، وكذلك من خلال الأنشطة العسكرية الأمريكية لتحييد الصين من تنفيذ طريق الحزام الذي يمر من قناة اليمن شرق عبد الكوري، وأسهمت في دعم وتمويل القوى الانفصالية اليمنية في السيطرة على جزيرة سقطرى، وعبد الكوري، وتُسهم في تحييد اليمن من الاستفادة من العناصر الجيوستراتيجية في المجال البحري الحيوي في السواحل والموانئ في عددن والمكلا والسواحل اليمنية في بحر العرب وخليج عدن، وبحر العرب والمياه الاقتصادية الخالصة اليمنية في المحيط الهندي في أرخبيل سقطرى، تسهم في دعم الحركات المتمردة في الصومال وجيبوتي، وكينيا، وجزر القمر، والقرصنة البحرية.

إقليم شرق المحيط الهندي. أسهمت قيادة المنطقة العسكرية الأمريكية في الهادي والهندي. US - Indo -Pacific Command، (US, 2024, pp. 1-4) في الهيمنة والسيطرة العسكرية البحرية على إقليم شرق المحيط الهندي، وانتهاك القوانين الإنسانية والدولية، والتدخل المباشر في شؤون الدول وتغيير الأنظمة السياسية، وهدفت إلى مراقبة مضيق ملقا وتحييد روسيا من المنطقة، وتكامل الوجود الأمريكي في الهادي والهندي، والسيطرة على مضيق تايوان وسواحل الصين، ومراقبة الصناعات وخطوط الملاحة البحرية التجارية الصينية، وكوريا الشمالية وروسيا، والتمركز في سنغافورة، وإقامة تحالفات رباعية مع الهند، واستراليا، بريطانيا وأمريكا لتحييد الصين وتعزيز السيطرة الغربية، دعم الهند ضد باكستان والصين في الحدود البرية، ومحاولة حرمان باكستان من الاستفادة من طريق الحرير وتطوير ميناء غوادر، في عام 2016م وخلال فترة الرئيس أوباما، تم تعزيز الاستراتيجية البحرية الأمريكية بالدعم المالي، وتمركزت السفن الحربية في سنغافورة، وسواحل استراليا، وحرصت الإدارة الأمريكية في تطوير العقيدة العسكرية الأمريكية، والتي تهدف احتواء الصين والسيطرة على مضيق تايوان ومضيق ملقا (Tan, 2018, p. 20). ومحاولة السيطرة على الجزر الاستراتيجية في سيرلانكا، وتحويلها إلى مناطق عمليات لدعم أهدافها العسكرية مثلما هو قائم في جزر غارسيا.

انتهاكات القارة القطبية الجنوبية. أسهمت قيادة المنطقة العسكرية الأمريكية الأفريقية منها انتهاك الاتفاقيات الدولية والتوسع العسكري تحت غطاء البحث العلمي، وانتهاك معاهدة أنتاركتيكا 1959 عبر أنشطة عسكرية أمريكية-بريطانية، وأسهمت في تهديدات بيئية بحرية في التلوث الناتج عن الأنشطة العسكرية وتسريع ذوبان الجليد (Christou, 2018, p. 77).

ح. الكيان الصهيوني. يشكل الكيان الإسرائيلي المحتل القضية المركزية المهددة للأمن البحري اليمني والقومي العربي، ويشكل بقاؤه وتمدده من منظور الجغرافيا السياسية اليمنية والعربية استمرارًا للمشكلة، مؤخرا عقد مجلس الأمن الدول بتاريخ 20 فبراير 2023م وعبر عن أدانته لقيام إسرائيل بممارسة استمرارية سياسة الاستيطان التي "تشكل خطرا محدقًا لحل الدولتين (الامن ، 2023، صفحة 2)، ومما يؤكد تورط قيادة المنطقة العسكرية دعمها لمرتكبي جرائم الحرب، حيث أصدرت محكمة الجنايات الدولية بقرار القبض على المجرم نتنياهو بوصفة مجرم حرب، ولكن في المقابل تقوم قيادة المنطقة العسكرية المركزية بدعم التفوق الصهيوني في التكنولوجيا العسكرية وشن الحروب وقتل الأبرياء في المنطقة، وتوفير وسائل الردع الاستراتيجي النووي، وأسهمت في تطوير استراتيجية بحرية بديلة خريطة (8) لتجنب المرور عبر باب المندب (طلعت ، 2022، صفحة 8).

المصدر: الباحث اعتمادا على برنامج GIS10.8.1. بناء عل الاستراتيجية الصهيونية البحرية للعام 2019م، كتاب محمد حمران، الأهمية الجيوستراتيجية للبحار والجزر اليمنية، للعام 2023م، برلين

3.13. السيطرة على المضائق والممرات البحرية الدولية. السيطرة على خطوط الاتصال البحرية (SLOCs) ونقاط الاختناق أمرًا بالغ الأهمية لاستقرار الاقتصاد العالمي (CHAMPER, 2025, pp. 1-6)، فإن تأمينها يُمثل مصدر قلق رئيسي للدول البحرية (Long, 2022, pp. 2-5) (Parlement , 2013-). وأي اضطراب، سواء من قِبل جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية، يمكن أن يكون له عواقب اقتصادية وأمنية متعاقبة، ويؤكد التركيز على باب المندب، والمياه الاقتصادية في منطقة الدراسة على هذه الضرورة الجيوستراتيجية الدائمة. (Evan Brown, 2024, p. 5)

4.11.التأثيرات السلبية للوجود الأمريكي:

انتهاك السيادة اليمنية : تُشير التقارير إلى أن العمليات العسكرية الأمريكية، مثل "الفارس الأمريكي" (يناير- مايو 2025)، استهدفت وانتهكت السيادة اليمنية ومجالها البحري، ممّا أدى إلى تدمير البنية التحتية وارتكاب جرائم حرب (Holzer & Cichon,, 2025). كما تُشير المعطيات في فشل العمليات الحربية في تحقيق الأهداف العسكرية المرجوة (Carlin, 2025, p. 8).

تصعيد التوترات : أسهم الوجود العسكري الأمريكي في تصاعد التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية، خاصة في البحر الأحمر، حيث تُشارك حاملات الطائرات النووية والمدمرات والغواصات في عمليات عسكرية.

دعم أطراف النزاع : يُشار إلى أن الوجود الأمريكي في الخليج العربي أسهم في دعم أطراف معينة في النزاعات الحدودية، ودعم الكيان الصهيوني في احتلال فلسطين، والتمدد في الجغرافيا السياسية العربية الشاملة، ودعم الإمارات في نزاعها مع إيران حول الجزر، واستغلال النزاعات المحلية لخدمة أهداف استراتيجية.

تهديد الأمن الإقليمي. الوجود العسكري الأمريكي يُعتبر تهديدًا للأمن البحري اليمني والقومي والعربي والعالمي، خاصة مع توظيفه في شن الحروب على اليمن والعراق وسوريا وفلسطين ودول المنطقة.

5.11 . القرصنة والسطو المسلح: على الرغم من تراجع حدتها بعد عام 2015 م (Bueger, 2014, pp. 1-5)، لا تزال القرصنة والسطو المسلح يُشكّلان تهديدًا بحريًا إقليميًا. وتُعدّ هذه الأنشطة البحرية غير التقليدية حجة وذريعة لاستمرارية الأنشطة العسكرية الأمريكية والأجنبية في المنطقة. تُبرز الدراسة أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة القرصنة، مع التأكيد على أولوية اليمن والدول الساحلية في مكافحة القرصنة، والإرهاب البحري الأمريكي والغربي، وحماية الملاحة البحرية، تُظهر الخريطة (4) مناطق أنشطة القرصنة البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليمن، ما يستدعي دعم المجتمع الدولي للقوات البحرية وخفر السواحل اليمنية لتعزيز قدراتها للاستجابة الفاعلة.

الخريطة (4) مناطق نشاط القرصنة البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليمن ومجالها الحيوي

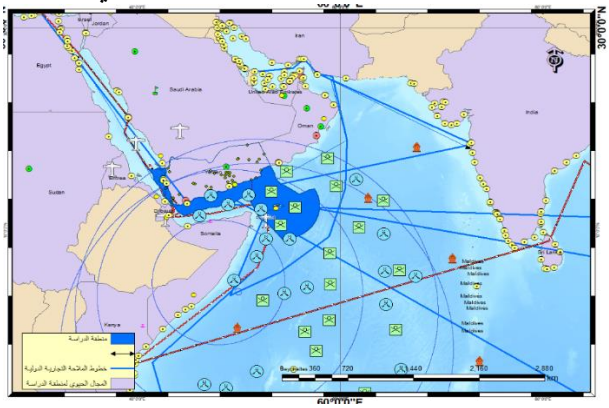

المصدر: الباحث اعتمادا على برنامج GIS10.8.1. دراسات القرصنة البحرية والامن البحري في خليج عدن، البحر الأحمر والمحيط الهندي، معهد الدراسات الاستراتيجية الأمنية رقم 36، للعام 2022م، دراسة للباحث Venkataraman Bandung J of Global South للعام 2016م، ص 7--DOI 10.1186/s40728-016-0034-1

6.11. تغير المناخ وملوثات البيئة البحرية. تُشكّل صحة البيئة البحرية وتغير المناخ مصدر قلق متزايد في الجيوستراتيجية البحرية. ويؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية المتطرفة إلى مخاطر كبيرة على الدول الساحلية والبنية التحتية البحرية. وتُسهم الوحدات البحرية الأمريكية والغربية النووية في تدمير وانتهاك البيئة البحرية اليمنية (Christou, 2018, p. 4). كما أن الملوثات البحرية والاستغلال غير المستدام للموارد يؤثران على الاستقرار ويُفاقمان التوترات القائمة (NATO, 2024, pp. 1-5).

7.11. التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. إضافة إلى التنافس البحري بين الدول، ازدادت أهمية التهديدات غير التقليدية، مثل القرصنة، والإرهاب البحري، وتهريب الأسلحة والمخدرات والأشخاص، والصيد غير المشروع وغير المنظم(IUU) ، والتهديدات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية البحرية. (Ravetz & S. O. Funtowicz, 1992) هذه التهديدات تستدعي تعاونًا عربيًّا، إقليميًّا، ودوليًّا فعالًا لمواجهتها. ومن وجهة نظر الدراسة، وضع خطط سياسية واستراتيجية بحرية أمنية وعسكرية يمنية وعربية وإقليمية مشتركة بديلة، كما تُشدّد على أهمية تعزيز القدرات اليمنية والعربية في امتلاك أسلحة الردع الاستراتيجي البحري.

12.جهود اليمن ومبادراتها الاستراتيجية:

1.12. التحديث والتوسع البحري. تعد اليمن من أوائل الدول العربية والإقليمية التي نبهت إلى خطورة الأوضاع في البحر الأحمر كونه بحيرة عربية (العمودي، 2014، صفحة 233)، وأسهمت في توحيد مفهوم الأمن البحري وحماية منطقة الدراسة في مبادرة منطقة خالية من التحالفات العسكرية والصراعات السياسية (حمران م.، 2025، صفحة 200)، ودعت إلى عقد مؤتمر جدة عام 1956م، وانعقاد مؤتمر تعز 1973م للمحافظة على أمن البحر الأحمر، كما أسهمت ضمن مبادرة تسمى قواعد ومدونة السلوك العربية والإقليمية، وتضم التوافق على عدد من القواعد بتاريخ 29 يناير 2009م، في العمل على الحد من القرصنة وأعمال السطو المسلح، (Karska J.-1.، 2011).

وتكل نظرية المثلثات البحرية الخمسة من الأسس في توظيف المسطحات البحرية اليمنية والمجال الحيوي في منطقة الدراسة للتمكن من تطبيقات المضلعات المثلثية بفاعلية، خريطة(9)، والتأثير في تشكل القوة البحرية الإقليمية والعالمية الفاعلة.

2.12. **تعزيز القوة البحرية:** لا تزال قدرة الدولة على إبراز قوتها العسكرية من البحر عنصرًا حاسمًا في الجيوستراتيجية. وهذا لا يشمل فقط قدرات الحرب البحرية التقليدية (Masters, 2024, p. 4)، بل يشمل القدرة على التأثير على الأحداث في الشاطئ، وتقديم المساعدة الإنسانية، وردع العدوان (Vego, 2007, pp. 100-300). وإن صعود قوى بحرية جديدة، مثل اليمن، وإيران، والصين، وتحديث القوى القائمة، يُعيدان تشكيل ميزان القوى البحرية العالمية، ويؤديان إلى زيادة المنافسة (Imran, 2024, pp. 2-11). وتلعب القوة البحرية اليمنية دورًا حاسمًا في ضمان الأمن البحري وحماية سواحلها الشاسعة ومنطقتها الاقتصادية الخالصة. ونظرا لحجم التحديات والتغيرات السياسية العالمية، والفراغ الجيوستراتيجي البحري الفاعل في المنطقة العربية (شديد ، 2020، صفحة 181)، يتطلب تعزيز القوة البحرية اليمنية اتباع نهج شامل يشمل تطوير المزيد الأصول البحرية العسكرية والتجارية في إطار مبادرة "صنع في اليمن ". وستعزز قدرات الردع اليمني.

إضافةً إلى ذلك، ستُحسّن الاستثمارات في المراقبة البحرية وتكنولوجيا الأقمار الصناعية مراقبة المسرح البحري اليمني، مما يُتيح التتبع الفوري للتهديدات، وسيساعد دمج المراقبة الفضائية مع الاستخبارات البحرية على الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي في المنطقة. وفق مقترح الدراسة في منظومة الدرونز البحري اليمني والعربي متعدد الأغراض للمراقبة والحماية البحرية، والمنافسة اليمنية في قيادة القوة لإقليمية (Flems, 2007, p. 11)، ويتطابق خصائص القوة اليمنية والعربية الإقليمية مع يعرف فيلم فليمز ونوتي الجغرافيا السياسية للقوة الإقليمية، هي عبارة عن دول تشكل جزءًا من منطقة جغرافية، وعلى استعداد لتولي القيادة الإقليمية، ويمتلكون القدرات المادية والفكرية اللازمة للقيام بها، ويتمتعون بنفوذ كبير في منطقتهم من خلال الروابط الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشتركة والتي تشكل معايير القوى الإقليمية (Scholvin, 2014, pp. 1-20). ويتطلب انتقالها من الساحل إلى أعالي البحار.

وتسهم الدراسة في تقديم رؤية في استخدام القوة البحرية وفق نظرية مثلث استخدام البحر (Allahverdizadeh R.-2. , 2023, p. 10)

وتكل نظرية المثلثات البحرية الخمسة من الأسس في توظيف المسطحات البحرية اليمنية والمجال الحيوي في منطقة الدراسة للتمكن من تطبيقات المضلعات المثلثية بفاعلية، خريطة(9)، والتأثير في تشكل القوة البحرية الإقليمية والعالمية الفاعلة.

خريطة(9) المجال البحري اليمني الحيوي ونظرية المثلثات في استخدام البحر

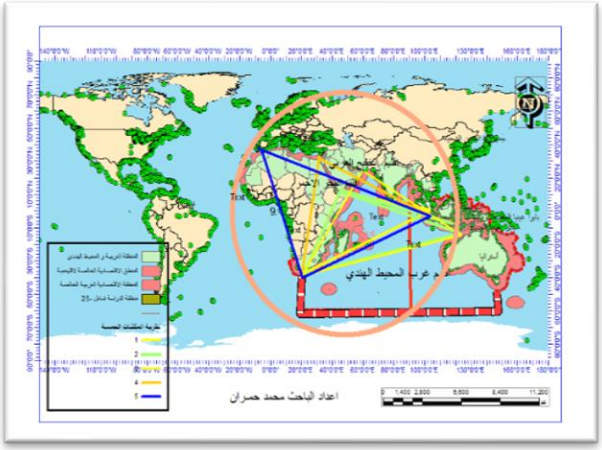

المصدر: الباحث اعتمادا على برنامج GIS10.8.1. دراسات استخدام نظرية المثلثات في القوة البحرية. للباحث رضا 2022م، سكوبس، A New Approach to the Theory of Sea power in the 21st Century (In Times of War and Peace)

النظريات الحديثة في القوة البحرية والأمن البحري وتنطلق من أن الدولة التي تمتلك وجهات بحرية متعددة، في القرب من خطوط الملاحية والموانئ البحرية الفاعلة والمناخ والموارد البحرية والفضاءات والقيعان والسواحل البحرية وذات تراكم جيوستراتيجي، ولها تأثير في عناصر القوى الوطنية، ومجالها السياسي القاري والبحري، يمكنها أن تحدد قوتها وموقفها ومكانتها الإقليمية والدولية (Niazi, 2024, p. 44). وفرضت الأحداث من بعد 14 أكتوبر ضرورة التركيز على الأمن البحري اليمني والعربي الموحد والإقليمي المشترك، للحد من تأثيرات الهيمنة العسكرية الأمريكية والغربية، وإمكانية استخدام السلاح النووي من البحري (Christou, 2018, p. 5)، تسعى الدارسة إلى تطوير مفهوم الأمن البحري والقومي اليمني والعربي والإقليمي مما يسهم في تطوير العقيدة القتالية البحرية اليمنية والإقليمية، القائم على نزع سلاح النووي الصهيوني من المنطقة، وإبقاء المنطقة العربية خالية من أسلحة الدمار الشامل، او الحق في امتلاكه لكافة دول المنطقة المهتمة، وذلك لخطورة ظهور مؤشرات نظرية الردع النووي، وهي آلية سياسية ظهرت بعد الحرب الباردة تدور في منع استخدام السلاح النووي والتدمير المؤكد المتبادل بين الدول (الاوربي، 2023، صفحة 2).وتعد العقيدة العسكرية القومية للدولة أحد الأسس في بناء السياسات والخطط البحرية، من منظور أصحاب المصلحة والشركاء الخصوم والحلفاء، تواجه جميع الدول التي تمتلك أسلحة الردع النووي تحديًا في صياغة العقيدة النووية شكل(1)، كما يظهر المؤشر في القوات المسلحة للدول التي تمتلك السلاح النووي والتي تقوم بتبني وثائق وسلوكيات في إمكانية استخدامها تجاه الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية (Bown & Gill , 2021, pp. 8-20).

شكل (1) مهددات الأمن البحري.

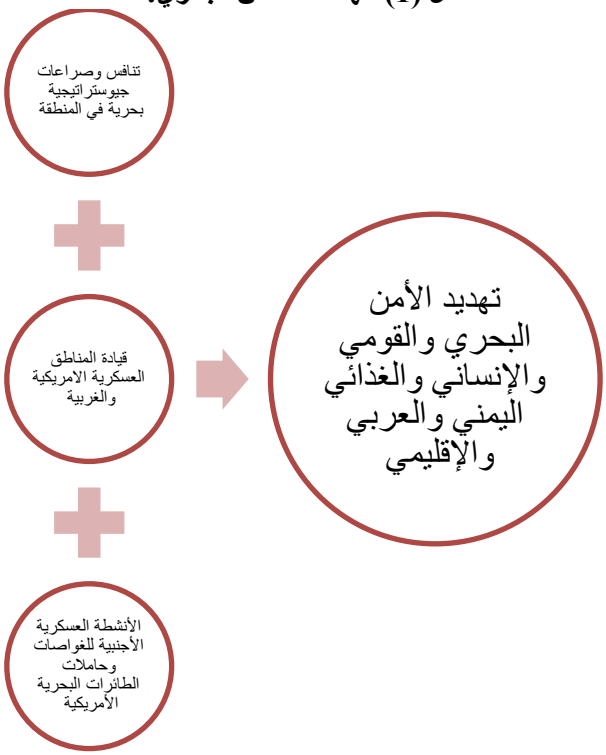

المصدر الباحث، اعتمادا على المؤلف سيبرز، كتاب الأمن البحري في شرق وغرب افريقيا للعام 2020م.

3.12. إصلاحات السياسات والأطر القانونية.

لقد حدد القانون البحري اليمني رقم 37 لعام 1991م في المادة رقم (14) يكون للجمهورية منطقة اقتصادية خالصة يبلغ عرضها مائتي(200) ميل بحري تقاس من خط الأساس للبحر الإقليمي المشار إليها في المادة (4) من هذا القانون. مادة (15) للجمهورية في المنطقة الاقتصادية الخالصة الحق بما فيها قاعها وباطن أرضها وعمودها المائي، والمادة 16 مع عدم المساس بما للجمهورية اليمنية من حقوق على المنطقة الاقتصادية (للمعلومات، 2025، الصفحات 1-19)، تضمن الجمهورية اليمنية حرية الملاحة والطيران ومد الأسلاك والأنابيب المغمورة في المنطقة الاقتصادية الخالصة (صالح و العطاس ، 2025).

وينطلق مفهوم الأمن البحري من القانون البحري اليمني رقم (37) لسنة 1991م، مفهوم الأمن القومي اليمني والعربي والإسلامي، والقانون الدولي، ويتفق مع مفهوم الأمن البحري الصيني والروسي، ورابطة المحيط الهندي، الاتحاد الإفريقي في حتمية الدور الإقليمي، وعدم تدخل القوى الخارجية في الأمن البحري الإقليمي، والذي يُعتبر العمود الفقري للسيادة البحرية، حيث يحدد:

تمتد المياه اليمنية الإقليمية من خط الأساس اليمني، وفق القانون اليمني للبحار للعام 1991م، وتشكل منطقة بحرية يمنية ذات سيادة كاملة مطلقة، وتشكل نقطة حاسمة في باب المندب، كما تمتد المنطقة الاقتصادية اليمنية الخالصة حوالي 200 ميل بحري من خط الأساس اليمني حسب (المادة 14)، مع حقوق سيادية في:

استغلال الموارد من النفط، والغاز، والثروة السمكية، وتنظيم الأنشطة العسكرية والأمنية، والحد منها في التحليق الجوي، والغواصات البحرية الأجنبية، ومنع أنشطة القوى الأجنبية بحجة مطاردة القراصنة في حدود المنطقة، واقتصارها على القوات البحرية اليمنية والدول العربية والإقليمية.

نقاط التماس مع الرؤية الروسية-الصينية.

يُشكل القانون اليمني أساساً متوافقاً مع المدرسة المناهضة للهيمنة الغربية عبر جدول (3).

المادة	التطبيق	الرؤية الروسية – الصينية
16	حق اليمن في منع الأنشطة والمناورات العسكرية الأجنبية بدون إذن.	دعم مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الساحلية.
22	فرض قيود على حرية الملاحة للأغراض الأمنية.	رفض المفهوم الغربي في جريه الملاحة المطلقة، ومفهوم الأمن البحري، ونظريات اللبرالية الغربية.
30	حظر التلوث العسكري، تهديدات ومخلفات السفن الحربية والأنشطة النووية.	التركيز على حماية البيئة البحرية كأولية أمنية، وتتفق فكرة الدراسة معها.

. المصدر. الباحث اعتمادا على القوانين البحرية اليمنية لعام 1991م، الاتفاقية البحرية العالمية لعام 1982م.

الاختلاف الجذري عن النموذج الغربي. المنظور اليمني/القانون.37) .

المياه الاقتصادية الخالصة في البحر الأحمر وخليج عدن جزء من الأمن القومي اليمني والعربي، ولا تُعتبر "مياه دولية" وفق القانون، وتضمن اليمن حرية وحماية وتأمين حركة الملاحة البحرية العالمية فيها، مع عدم المساس وتهديد الأمن القومي اليمني.

لليمن الحق في: مصادرة السفن المخالفة (المادة 25).

تنظيم البحث العلمي الأجنبي (المادة 18).

تقييد حرية حركة الملاحة والطيران في المنطقة الاقتصادية.

كامل الحقوق التاريخية البحرية اليمنية والسيطرة عليها.

المنظور الأمريكي/الغربي:

يعتبر المياه الاقتصادية، منطقة "ملاحة حرة" حتى للأنشطة العسكرية (مناورات، تجسس).

يُصنف أي تقييد كـ "انتهاك للقانون الدولي" (وفق تفسيراتهم).

يعتمد على التفسيرات الغربية من منظور الامبريالية الاقتصادية.

.التطبيقات العملية للقانون (1991) في الاستراتيجية الحالية:

مواجهة الوجود العسكري الأجنبي:

استخدام المادة (16) لمطالبة السفن الحربية الأمريكية والأجنبية بالإبلاغ المسبق.

تفعيل المبادرات اليمنية والعربية في حماية الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن.

تطبيق مبادرة الدراسة في الإدارة السياسية والاستراتيجية البحرية الأمنية والعسكرية اليمنية والعربية والإقليمية المشتركة في السيطرة البحرية السطحية والجوية في نظام التعارف في المياه الاقتصادية في منطقة الدراسة.

حماية الموارد: تطبيق المادة (14) لفرض عقوبات على السفن التي تنتهك الثروة السمكية.

التعاون مع روسيا والصين:

توظيف المادة (18) للسماح بالبحث العلمي المشترك (بديلاً عن المشاريع الغربية).

4.12. المرونة في مواجهة تغير المناخ والبيئة البحرية.

يسهم موقع اليمن وتأثيره الحاسم في مختلف الأقاليم الفرعية الأربعة، ويصنف بيئة بحرية ديناميكية عالية، معرضة للتهديدات والمشكلات البحرية، وتشكل قضية التغيرات المناخية ومخاطر البيئية البحرية، إحدى أهم المهددات الرئيسية للأمن القومي اليمني، الشكل (2)، وذلك لعلاقتها وتأثيرها في المجالات الزراعية والاقتصادية والأمنية، وتشكل أحد عوامل وعناصر البقاء واستمرارية حياة الشعب اليمني.

شكل (2) تأثيرات والتبادلات في المنظومة الطبيعية والبشرية في إقليم المنطقة والمحيط الهندي

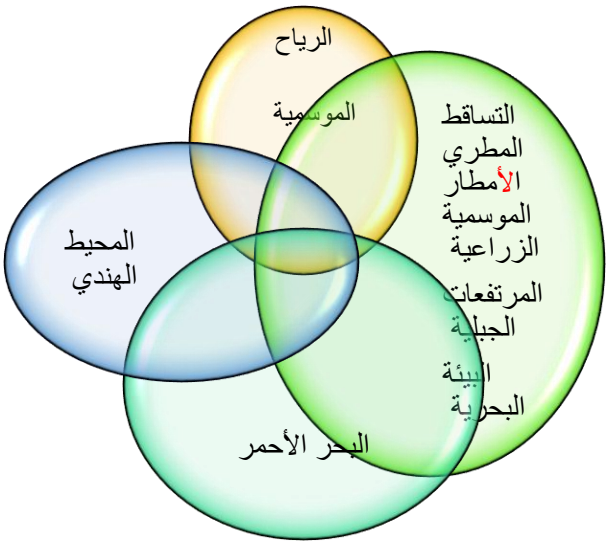

المصدر، الباحث وفكرته الرئيسية ونظريته في الدراسة.

كما تعد إحدى المشكلات والقضايا البحرية اليمنية والإقليمية المشتركة، والتي تظهر تأثيرات التيارات والأعاصير في سواحل إقليم جنوب البحر الأحمر في الحديدة، وخليج عدن، وسقطرى، والسواحل اليمنية في بحر العرب والمحيط الهندي، وإقليم الخليج العربي وشرق وغرب المحيط الهندي في سواحل عمان، وجزيرة سقطرى، وسواحل الصومال، وبومباي، التي أصيبت في تأثيرات فيضانات 2024_ 2025م، وتعد قضية عالمية والتي لم تتمكن الأمم والمتحدة والتحالفات الغربية من إيجاد حلول فاعلة، رغم كثافة العدد والقوى البحرية التي تمتلك القدرات والتقنيات البحرية الحديثة، ولكنها فشلت في تحقيق الحماية البحرية الأمنية، وحرية الملاحة البحرية العالمية، بل زادت من حجم التهديدات والملوثات البيئية البحرية والصراعات الإقليمية، وتحولت منطقة الدراسة إلى ساحة صراع بحري إقليمي وعالمي (Bailey, 2014, pp. 5-20)، كون منطقة الدراسة متعددة المشكلات، وظهور القوة غير الحكومية، ومشكلات وتدمير الناقلات البحرية للنفط منها الفرنسية عام 2002م (حمران م.، 2025، صفحة 10). وتشكل المنهجية البحرية الإقليمية أحد اتجاهات الفكر الجغرافي اليمنى الحديث كونه الطريقة الفريدة الذي ينظر إليها الجغرافيون والبحارة اليمنيون إلى العالم والمشكلات، ويشمل مجموعة من المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يستخدمها الباحثون، ومنها المنهجية الإقليمية لفهم وتحليل الظواهر المكانية والعلاقات البينية البيئية والبشرية في منطقة الدراسة:

لقد لجات الجمهورية اليمنية في إيجاد حلول للعديد من المشكلات البحرية من منظور تقليدي في العلاقات الدولية القائم على الأنظمة والأهداف المتعددة البحرية، ومن خلال منهجية الدراسة الحديثة لما بعد 2015م، تسهم في توحيد السياسات والاستراتيجية البحرية الإقليمية، وسيتم توظيف العناصر الجيوستراتيجية البحرية الإقليمية الكامنة إلى عناصر فاعلة وحاسمة في بناء القوة العربية والإقليمية العالمية (Allahverdizadeh R. , 2023, pp. 1-15). ونظرا للعديد من العوامل والمشكلات البحرية في ديناميكية متعددة المخاطر في منطقة الدراسة، فهناك معايير تستخدم لتحديد السياسات والاستراتيجية المناسبة، من منظور الإقليمية، ويتطلب من الإقليم البحري أن يستند إلى المشكلة التي يتعين حلها، سواء كانت منطقة تلوث بحرية، أو مشكلة أمنية بحرية، أو مشكلة سياسية واقتصادية ووظيفية (Fanning & Mahon, 2019, pp. 3-8).

ومن خلال التحليل أكدت الدراسة في أنها مشكلة وطنية وعربية وإقليمية بحرية بيئية وأمنية واقتصادية مترابطة (Mahan, 1987, pp. 1-100).

13. مناقشه ونتائج الدراسة:

لقد ساد الاعتقاد بأن مدخلات الصراعات والحروب هي نتاج تأثيرات أيديولوجية أو الموارد، لكن الواقع والأحداث البحرية وصراعات القوة انحصرت في شيء واحد: "من يتحكم في الممرات البحرية (Schaller , 2025, p. 12)، وتوصلت الدراسة إلى أن اليمن ودول المنطقة تمتلك عناصر القوة الحاسمة، وفي حال توفر الإرادة والإدارة المحلية والإقليمية لتوظيف المنطقة الاقتصادية الخالصة والمضائق البحرية كأداة ضغط سياسية، سوف يحدث شلل في حركة التجارة العالمية، وسيتم تحقيق ذلك بتطبيق الإدارة السياسية والاستراتيجية البحرية الإقليمية في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

تسبب غياب توحيد الأمن البحري منذ الحرب الباردة، ويمكن تلخيصه:

ضعف المواجهة المشتركة للتهديدات: أظهرت الدراسة أن التشتت في الرؤى الجيوستراتيجية البحرية اليمنية والدول الإقليمية أدى إلى ضعف المواجهة المشتركة للتهديدات الأمنية. وإن رؤية موحدة بين اليمن ودول المنطقة هي حجر الزاوية لمواجهة التحديات البحرية المشتركة.

فشل القوى الخارجية في تحقيق الأمن البحري : كشفت الدراسة أن الوجود العسكري الأمريكي وقوات التحالف (34 دولة) لم تتمكن من تحقيق الأهداف

المعلنة في حماية حرية الملاحة والأمن والسلم الدولي، بل أصبح جزءًا من المشكلة.

العلاقة العضوية بين الأمن البحري اليمني والإقليمي: لا يمكن فصل أمن اليمن البحري عن الأمن الإقليمي بسبب التداخل الجغرافي والاستراتيجي في البحر الأحمر والمحيط الهندي، ضمن المنظومة البحرية الشاملة والمتكاملة، وتأثير التهديدات الخارجية المشتركة (مثل القواعد العسكرية الأجنبية). ويقع اليمن في قلب شبكة بحرية عالمية معقدة، حيث يمثل مضيق باب المندب نقطة اختناق حيوية لا غنى عنها للتجارة العالمية.

أكدت الدراسات على ارتباط وتطور مفهوم الأمن الدولي والأمن البحري بعد الحرب الباردة بتطورات أسلحة الردع النووي الاستراتيجي حتى عام 2025م، وعلاقته بالفكر والنظرية الليبرالية الغربية. وقد رافق ذلك تدخل عسكري أمريكي وغربي وصهيوني في اليمن، وتوظيف الأصول البحرية من حاملات الطائرات في الحرب على غزة والعدوان على إيران بسبب أسلحة الردع النووي البحري.

كما أسهمت الدراسة في تحديد وتعريف الأمن البحري اليمني بأنه "مجموعة الإجراءات والسياسات والقدرات التي تتبعها الجمهورية اليمنية لحماية مصالحها البحرية وضمان أمن وسلامة المجالات المائية التابعة لها والممرات البحرية الحيوية، ومكافحة التهديدات التي تستهدف الأمن البحري والقومي في مجالها البحري الحيوي عبر البحار والمحيطات". وتوصلت أيضًا إلى مقترح لمفهوم الأمن البحري اليمني والعربي والإقليمي الإجرائي، وهو مزيج أو مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير والخطط التنفيذية التي تتخذها الدول الساحلية وغير الساحلية لحماية وتأمين المجال البحري الحيوي من التهديدات والمخاطر والإجراءات غير القانونية البحرية، وحماية البيئة البحرية المستدامة في تشكيل وحدات الأسطول البحري الأمريكي والبريطاني، بما في ذلك تأثيرات الغواصات الأمريكية والغربية في المنطقة، والتي تشكل تحديات مشتركة وتهديدًا وخطرًا يمس الأمن البحري والقومي المحلي والإقليمي، و يقع على عاتق أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك الشركات الملاحية الكبرى، وشركات التأمين، والدول التي تستفيد من هذه الملاحة.

المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR): يجب على الشركات الملاحية العالمية الكبرى أن تتبنى برامج مسؤولية اجتماعية فعالة تستهدف المجتمعات الساحلية المتأثرة بالمرور البحري، وتُسهم في الحفاظ على البيئة البحرية التي تعتمد عليها عملياتها.

مبدأ "الملوّث يدفع" (Polluter Pays Principle): هذا المبدأ القانوني الدولي الذي تدعمه العديد من الاتفاقيات البيئية، يجب أن يطبق بشكل فعال. ويجب على الشركات الإسهام في تكاليف معالجة التلوث البحري وإعادة تأهيل النظم البيئية المتضررة.

آليات التعويض والمساهمة:

صناديق التنمية البحرية: يمكن إنشاء صناديق دولية أو إقليمية، تحت مظلة IORA أو الأمم المتحدة، تُغذى بمساهمات من الشركات الملاحية أو الدول المستفيدة من الملاحة، وتُخصص لدعم البنية التحتية البحرية في اليمن والدول الساحلية الأخرى.

رسوم عبور محسوبة بيئيًّا: يمكن لليمن، بالتعاون مع المجتمع الدولي، دراسة فرض رسوم عبور رمزية على السفن التجارية التي تعبر مياهها الإقليمية أو منطقتها الاقتصادية الخالصة، مع توجيه هذه العائدات حصريًّا لدعم البنية التحتية البحرية، ومشاريع الأمن البحري، وحماية البيئة البحرية، وتنمية المجتمعات الساحلية. ويجب أن يتم ذلك ضمن إطار قانوني دولي وبموافقة عربية وإقليمية واسعة.

الشراكات المباشرة: تشجيع الشركات العربية والأجنبية الصديقة على الاستثمار المباشر في مشاريع البنية التحتية البحرية في اليمن، أولوية في بناء احواض السفن وتوطين الصناعات البحرية، وتعزيز البنية التحتية الساحلية والجزرية، وتطوير الصناعات البحرية في الطاقة، والموانئ، والمصايد المستدامة، والطاقة المتجددة الساحلية كجزء من التزامها بالاستدامة ومسؤوليتها الاجتماعية.

الإسهام في تمويل وتدريب القوات البحرية وخفر السواحل اليمنية بأحدث الأصول البحرية، والتقنيات والمعدات أنظمة المراقبة، وسفن الدوريات، ووحدات الاستجابة للتلوث، والرصد والمراقبة البحرية، لتمكين اليمن من الوفاء بالتزاماته الدولية في تأمين حركة الملاحة.

دعم مراكز البحث العلمي البحري اليمنية لمراقبة التلوث، وتقييم الأثر البيئي، وتقديم حلول مستدامة.

فاليمن بحكم موقعه يتحمل عبئاً استراتيجيًّا كبيراً في تأمين وحماية ممر بحري حيوي للعالم. هذا الالتزام الدولي يتطلب دعماً دوليًّا كبيراً لا يقتصر على المساعدات الإنسانية أو الأمنية المجردة، بل يمتد ليشمل مساهمات ملموسة ومستدامة من أصحاب المصلحة المستفيدين من

هذا الممر. ويجب أن تكون هذه المساهمات موجهة نحو بناء القدرات اليمنية في الأمن البحري، وحماية البيئة، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية التي تخدم المجتمعات المحلية وتضمن الاستفادة العادلة من الثروة البحرية. وتعتبر هذه النقاط أساسًا متيناً لمناقشة استراتيجية، وخصوصاً التأكيد على:

الطبيعة المتكاملة للنظام البحري: الفرضية التي تتبناها الدراسة بأن المجال البحري اليمني حيوي ويؤثر على القضايا الإقليمية والعالمية، هي نقطة قوة تبرر المطالبة بالدعم الدولي. واليمن ليس مجرد متلقٍ بل هو جزء محوري في المعادلة البحرية العالمية.

فشل المقاربات الأمنية الحالية: كشفت الدراسة عن ضعف وفشل فعالية التحالفات الدولية في تحقيق الأمن البحري، بالرغم من الخسائر المالية والعسكرية الكبيرة التي تتكبدها القوى الكبرى. وهذا يفتح الباب أمام مقاربة جديدة تركز على الجذور، وليس فقط الأعراض.

الحجم الكارثي للخسائر اليمنية: تقدير خسائر الاقتصاد اليمني بتريليون دولار، والخسائر السنوية للقرصنة بملياري دولار، يضع حجم الكارثة الإنسانية والاقتصادية في سياقها الصحيح، ويبرز الحاجة الملحة للاستجابة.

مطلب الاستجابة اليمنية المرتكزة على البحث والتنمية: اقتراح مبلغ حوالي 600 مليار دولار للبحوث البحرية وإجراء التخطيط البحري المكاني على المستوى الإقليمي، منها 50 مليارا لليمن لهدف تعزيز البنية التحتية والقوات البحرية وتنمية الجزر والسواحل اليمنية، هو اعتراف بأن الحل لا يكمن فقط في القوة العسكرية، بل في بناء القدرات العلمية والتنموية.

تمكنت الدراسة من إبراز أدلة ووقائع في مشاركة العديد من الأصول البحرية العسكرية من الغواصات البحرية الأمريكية والبريطانية النووية في إطلاق صواريخ من قاع البحر الأحمر في الفترة من 2015-2025م حسب الجدول(3)، (5)، من خلال العلامات والتغيرات في مياه البحر، تآكل الشعاب المرجانية في جنوب البحر الأحمر، تأثيرات حركة، وصوت، وترددات إطلاق الصواريخ البحرية على الأنظمة الإيكولوجية، تأثيرات السونار للغواصات النووية، ويُعد ذلك سابقة خطيرة في التورط وارتكاب جرائم بحرية، وقتل وتدمير للبيئة البحرية اليمنية، وتسببت في تأثيرات وأبعاد قانونية وبحرية واقتصادية وإنسانية على الشعب اليمني (Beles & paces, 2025)، وانتهاكًا صارخًا للسيادة اليمنية وفقًا للقانون الدولي والقانون البحري اليمني (رقم 1991/37). يوضح الجدول (5) تأثيرات الأصول البحرية الأجنبية في تهديدات البيئة البحرية:

جدول (5) تأثيرات الأصول البحرية الأجنبية في تهديدات البيئة البحرية

الوحدة العسكرية	الجرائم الموثقة	التأثيرات
يو إس إس فرجينيا (SSN-774)	قصف أهداف يمنية داخل المجال الحيوي البحري، استخدام صواريخ توما هوك من المياه اليمنية.	تدمير البنية التحتية البحرية، وتلويث البيئة بالنفايات الحربية.
إتش إم إس دايموند (D34)	تنفيذ عمليات استطلاع غير مشروعة باستخدام السونار.	اضطراب النظام البيئي البحري (نفوق الكائنات البحرية بسبب الموجات الصوتية).
الغواصات النووية	إطلاق مواد مشعة تحت السطح في البحر الأحمر، العوادم والتأثيرات النووية، وتأثيرات التقنية الاتصالات للغواصات	تهديد الثروة السمكية وارتفاع معدلات السرطان في المناطق الساحلية (Beles & Paces، 2025

المصدر: الباحث. اعتمادًا على تحليل البيانات والصور الجوية وبيانات المراكز البحرية العالمية.

توصلت الدراسة إلى تأثيرات قيادة المنطقة العسكرية وأبعادها في الانتهاكات التالية:

انتهاك القانون البحري اليمني. المادة 16، 14، حيث يجرم أي نشاط عسكري أجنبي دون إذن مسبق في المنطقة الاقتصادية اليمنية الخالصة والتي تبعد 200 ميل من خط الأساس اليمني.

مخالفة اتفاقية الأمم لمتحدة لقانون البحار للعام 1982م.

المادة 192م، التزام الدول بحماية البيئة البحرية، والمادة 194م، حظر استخدام التقنيات الضارة مثل السونار العسكري.

جرائم حرب وفق نظام روما الأساسي. تم الاستفادة من التقارير المحلية والدولية، والنزول الميداني، والأقمار الصناعية، نماذج كوبرنيكس، وتحليل الصور الجوية لحجم الانتهاكات العسكرية الأمريكية والهجمات العشوائية التي تسبب دمارًا بيئيًّا (المادة 8).

الآثار الاستراتيجية على اليمن والدول الإقليمية.
أمنيًّا. تحويل البحر الأحمر إلى ساحة مواجهة بين القوى الدولية، وتقويض جهود اليمن في فرض سيادته على مضيق باب المندب والجزر اليمنية، وموانئه (عدن، الحديدة)، كما أسهمت في إعاقة الدول العربية في تحقيق التنمية البحرية المستدامة، وتشكل مصدر تهديد وانتهاك للأمن البحري والقومي العربي في المنطقة، وأصبحت مهدد للأمن والاستقرار العالمي.
بيئيًّا. خطورة التدريبات العسكرية الأمريكية البحرية المشتركة، والأنشطة البحرية النووية بواسطة الغواصات الأمريكية والبريطانية وإطلاقها الصواريخ من قاع البحر، والتي تسهم في تدمير الأنظمة الإيكولوجية البحرية اليمنية، والأحياء والحيوانات البحرية النادرة، وتصنيف 40% من الشعب المرجانية اليمنية كمناطق ميتة بسبب التلوث النووي والأنشطة البحرية العسكرية والبشرية.
من خلال استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية، تحليل الصور الجوية لاندسات-1 (Kolios, 2017, pp. 180)، والاعتماد على البيانات والتقرير الدولي للمحيطات للعام 2024م، وتم تقسيم المشكلات والأنشطة البحرية إلى الأنشطة البحرية في الصناعات والمجتمعات المحلية الساحلية وكذلك تأثيرات سفن النقل البحري المتعددة المدنية والعسكرية والتي تستخدم الوقود الأحفوري، تسببت في ظهور العديد من المشكلات أثرت على البيئة والبحرية والنظام الأيكولوجي في منطقة الدراسة (حمران م.، 2025، صفحة 540)، ومنها مشكلة التخثث البحري ونقص المغذيات الطبيعية للأحياء البحري بسبب تأثير ارتفاع درجة الحرارة والتغيرات المناخية، وزيادة ثاني أكسيد الكربون في مياه البحر والتي أسهمت في تبييض الشعاب المرجانية.
كذلك أهمية النتروجين والفوسفات في منطقة الدراسة، إضافة إلى ملوثات القمامة البحرية والمساهمة في إبقاء البحار التنظيفية من خلال تطبيقات خطط التخطيط البحري المكاني الإقليمي، (Bouwman, 2024).
وتم الاستفادة من صور الأقمار الصناعية الصادرة عن منظمة كوبر نيكوس الأوربية، ومنظمة نوا، المنظمة البحرية العالمية للمعلومات والبينات، وبواسطة GIS، تم إسقاط أهم المناطق البحرية المعرضة للمخاطر البجرية (Berman, 2001).
وقد أسهمت الأنشطة العسكرية والتجارية في نقص الأكسجين وظهور التخثث والأحماض والأكسدة البحرية (Grégoire, 2021)، ووصلت شدة نقص الأكسجين العالمية إلى أكبر من 60 / في الميكرو ميل / لكل واحد كجم في السواحل والمحيطات العالمية، ومن خلال الخريطة (5) يتضح علاقة الجغرافيا الاقتصادية وديناميكية منطقة الدراسة في التأثيرات والتفاعلات البحرية، ومستوى نقص الأكسجين في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب ومنطقة غرب وشرق المحيط الهندي ويتفاوت من 2 في كل كجم)، مما يعني أن منطقة البحر الأحمر، وخليج عدن، وبحر العرب وشرق وغرب المحيط الهندي مرشحة في زيادة نقص الأكسجين والمضاعفات البيئية البحرية في المنطقة.
وتم إجراء المعالجات للصور الفضائية، لتوضيح التوزيع المكاني وتحليل مهددات الأمن البحري في منطقة الدراسة (2015-2025)، وتم الاستفادة من كتاب الإيكلوجيا البحرية في المحيط الهندي لتتبع الظاهرة في تنوع البيئة البحرية في المطقة والمتغيرات والتأثيرات والملوثات الأيكولوجية منذ 1972 م حتى 2024م (Zeitzschel, 1973)، ويعد نتاج الأنشطة البحرية البشرية المتزايدة والتي تسهم في زيادة ثاني أكسيد الكربون، التغيرات المناخية البحرية بسبب الأنشطة النووية الناتجة عن الغواصات وحاملات الطائرات البحرية، وزيادة عوادم المصانع والأنشطة البشرية الساحلية من التصريفات الصحية المنزلية، تسبب في موت الأحياء البحرية (UN, 2024, pp. 1-5). تقارير مركز إدارة الشعاب المرجانية، والهجرات الدولية.
إدارة المعلومات وتضمينها، واخراجها على خريطة التهديدات (5) المخاطر والمشكلات والملوثات البحرية والتهديدات الأمنية البحرية.

خريطة التهديدات (5) المخاطر والمشكلات والملوثات البحرية والتهديدات الأمنية البحرية في منطقة الدراسة

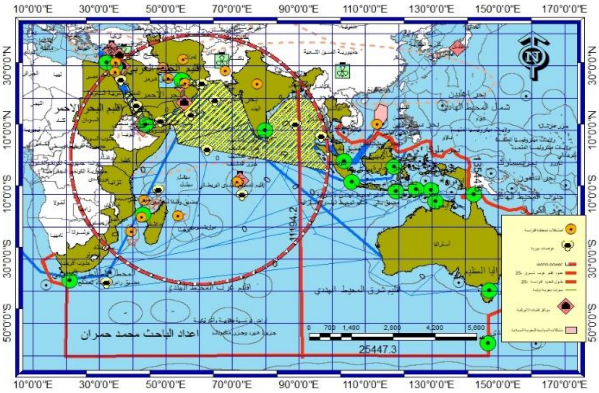

المصدر: الباحث. اعتمادًا على GIS. ، بينات جورجير، مجلة فرونتاير البحرية للعام 2021م ' النموذج الرقمي صادر من مركز كوبرنيكوس 2023م.

آليات المواجهة المقترحة:
على المستوى الوطني:
دور الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية يتمثل في الآتي: يُدرك الباحث أهمية توحيد ودمج إدارة الابتكارات والصناعات والتقنية البحرية في الذكاء الاصطناعي، وفق المنهجية غير الخطية في منطقة مضطربة في المياه الاقتصادية البحرية الخالصة.
تُشكل الابتكارات منهجية ووسيطًا حاسمًا في تخفيف التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية البشرية على البيئة البحرية (MAO, 2020, p. 7).
متابعة إجراءات إدارة العلاقات الدولية لرفع دعاوى قضائية ضد الولايات المتحدة وبريطانيا في:
محكمة العدل الدولية(ICJ) .
المحكمة الدولية لقانون البحار (ITLOS).
تشكيل لجنة وطنية لتوثيق الأضرار البيئية والعسكرية (باستخدام صور الأقمار الصناعية)، واقترحت الدراسة تشكيل مجموعة من الخبراء البحريين تضم لجنة بحرية مستقلة من 51 عضوًا في برنامج SANAA-ECOPE-NODE.
على المستوى الإقليمي/الدولي:
التنسيق مع الصين وروسيا كقوة داعمة للأمن البحري الوطني والإقليمي، ولفرض عقوبات عبر مجلس الأمن.
إدراج القضية في أجندة اللجنة البحرية العالمية (IMO)كمثال على "الإرهاب البيئي البحري".
توصلت الدراسة إلى أولوية بناء القدرات للأسطول البحري التجاري والعسكري اليمني، للدفاع وحماية السيادة اليمنية والمحافظة على بقاء الممرات البحرية وخطوط الملاحة البحرية مفتوحة، وتحقيق التحييد، والسيطرة البحرية، وتحقيق الردع وحرمان القوى المعادية من استخدام البحر(Azhar, 2014, p. 9) ، وتقديم الدعم والحماية أثناء حركة المناورة في المنطقة الاقتصادية، بواسطة تطبيق نظرية المثلثات. وتعزيز قدرات حرب المعلومات لمواجهة القوات المعادية(MEDIUM, 2022, p. 2) .
توصلت الدراسة إلى الحد من حرية الأنشطة العسكرية الأجنبية: استخدام القوانين المحلية والعربية والإقليمية لتقييد الأنشطة العسكرية الأجنبية غير المرغوب فيها (مثل المناورات البحرية التدريبية، الانتشار العسكري) عبر:
اشتراط إخطار مسبق لأي نشاط عسكري أجنبي في المنطقة الاقتصادية الخالصة.
فرض مناطق أمنية مؤقتة مثل "مناطق حظر عبور" للسفن الحربية خلال الأزمات.
تطبيق أنظمة التعارف الجوية.
توصلت الدراسة إلى ضرورة توسيع نطاق التعاون الأمني البحري اليمني، الإقليمي، ولما بعد الإقليمي، ليشمل 51 دولة عبر ثلاث قارات (العربية، الأفريقية، الأسترالية) في مساحة حيوية من المياه الاقتصادية الخالصة (EEZ) لكل دولة ساحلية، وفق ميزانية تقديرية 600 مليار دولار لتطوير البنية التحتية الأمنية والعسكرية المشتركة.

مراحل التطبيق:

2024 -2025م، تكوين التحالفات وتوقيع الاتفاقيات الإطارية.
2026 -2030، نشر المنظومة الأمنية المشتركة (سفن، أنظمة مراقبة، قواعد بحرية).
التقنيات المستخدمة: أنظمة الذكاء الصناعي والاستشعار عن بعد؛ لرصد السفن المشبوهة. أنظمة الأقمار الصناعية المخصصة لمراقبة المياه الإقليمية .طائرات مسيرة بحرية للاستجابة السريعة.

النتائج الرئيسة:

تمتلك اليمن موقعًا جيوستراتيجي بحريًّا حيويًّا وفاعلًا، ويُشكل محور الارتكاز والازدهار اليمني والعربي والإقليمي، ويؤثر على أمن واستقرار البحر الأحمر والمحيط الهندي، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًّا في الصراعات الإقليمية والدولية.
فشل القوى الخارجية: أدى الوجود العسكري الأمريكي وقوات التحالف (34 دولة) في منطقة الدراسة، إلى تفاقم الأزمات، وإشعال الحروب وتهديدات الأمن البحري والسلم الدولي، في الفترة من 2015-2025. لم تحقق النظريات الغربية (مثل الليبرالية الغربية) ضمان الأمن البحري، بل زادت من انتهاك السيادة الوطنية، واستمرارية الاضطرابات والصراعات البحرية العالمية.

الحلول المقترحة:

توحيد قيادة وإدارة الأمن البحري اليمني والإقليمي، القائم على فرضية والنظرية اليمنية لما بعد العلوم المادية، وفشل النظرية اللبرالية الغربية، وضرورة إنشاء منظومة أمنية مشتركة تعتمد على التعاون الإقليمي، وتستبعد الهيمنة الخارجية، والقابلة للتطبيق في أولوية مبادرة الدراسة في خطة الاستجابة اليمنية والعربية والإقليمية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح والإرهاب البحري الغربي للعام 2025-2035م.
تطبيق الإدارة السياسية والاستراتيجية البحرية الوطنية والإقليمية في المياه الاقتصادية.

القوى الخارجية (أمريكا وحلفاؤها) فشلت في تحقيق الاستقرار، بل زادت الأزمات، وتسهم في تهديد الأمن والسلم الدولي.

الحل الوحيد هو تبني نموذج أمني مستقل يعتمد على:

التكامل الاستراتيجي اليمني- الإقليمي.

مواجهة الهيمنة الغربية.

تعزيز السيادة الوطنية.

تقدم الدراسة نموذجًا عمليًّا قابلًا للتطبيق لتحقيق الأهداف، ويتفق مع الدراسات السابقة، ومنها دراسة وائل شديد في إدارة الجيوستراتيجية، "اليمن ليست مجرد موقع على الخريطة، بل قلب الجيوستراتيجية البحرية العالمية، ووحدتها الأمنية شرط لاستقرار المنطقة".

خلاصة الدراسة.

14. التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة تطوير البنية التحية في الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية وتعزيز الشراكة مع وكالات الأرصاد الجوية اليمنية، وضرورة بناء محطة الرصد والتنبؤات ا لبحرية والجوية المحلية والإقليمية المشتركة.

2. توصي الدراسة بأهمية توحيد مراكز البحوث البحرية، ودور المؤتمرات الجغرافية البحرية في توحيد مفهوم الفكر الجيوستراتيجي، والأمن البحري الإقليمي في رؤية العالم والمشكلات البحرية.

3. توصي الدراسة بأهمية عقد ورش العمل والمؤتمرات القانونية البحرية للعمل على تطوير التشريعات لما بعد تراجع النظرية اللبرالية الغربية، وفق مقترح الدراسة في الحد من الأنشطة العسكرية الأجنبية، وإعادة تنظيم الملاحة البحرية في باب المندب، لما يحمى السيادة والسيطرة اليمنية، ووضع الأطر والسياسات والتشريعات القانونية بناء على مشاركة ورأي المجتمعات الساحلية والخبرات والعرف في المنطقة.

4. توحيد السياسة البحرية في إدارة المعرفة والبحوث والابتكارات البحرية، لتطبيق التخطيط البحري اليمني العربي والإقليمي، تطوير قطاعات الاقتصاد الأزرق، ورسم وصياغة الخطة السياسية والإستراتيجية البحرية الإقليمية الشاملة للعام 2025م - 20231م، بميزانية تقدر بحوالي 600 مليار دولار.

5. ضرورة التحول الاستراتيجي والتأكيد على دور اليمن التاريخي والحضاري والأساسي في بناء وقيادة وإدارة واستمرارية وبقاء المنظومة العربية والإسلامية والإقليمية الشاملة والمتكاملة.

15. قائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبية:

أولا. المراجع العربية.

[١].المركز الاوربي. (26إبريل، 2023). *أمن دولي - الردع النووي والردع المضاد، تصعيد لخفض التصعيد*. تم الاسترداد من https://www.europarabct.com/%D8%A

[٢].بول يلكينسون. (2013). *العلاقات الدولية*. (لبى، المترجمون) القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

[٣].جلال فضل العمودي. (4 ديسمبر، 2014). القرصنة البحرية وحرية أعالي البحار، دراسة في أحكام القانون الدولي للبحار والقانوني اليمني، أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة عدن، اليمن.

[٤].حسام إبراهيم شادي، و على صلاح. (2019). كيف التعامل مع التهديدات التي تضر في الأمن القومي

[٥].البحري، سلسلة من اتجاهات الأحداث. *30*. الإمارات: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

[٦].محمد على أحمد حمران. (2023م). الأهمية الجيواستراتيجية للبحار والجزر اليمنية(رسالة ماجيستير منشورة) جامعة صنعاء، الجغرافيا السياسية. 345. برلين، ألمانيا: مجلة العلوم الإنسانية، المركز العربي الديمقراطي.

[٧].مجلس الدولي الامن. (2023). *مجلس الامن يبدى القلق إزاء عزم إسرائيل إضفاء الشرعية" على البؤر الاستيطانية*. تم الاسترداد من أخبار الأمم المتحدة: https://news.un.org/ar/story/2023/02/1118367

[٨].محمد راجح. (25 يونيو، 2025). *خليج عدن: توسّع حرب السفن إلى أهم الموانئ اليمنية*. تاريخ الاسترداد 3 فبراير، 2024، من العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-

[٩].محمد طلعت. (2022). *التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط، الأزمة السورية 2011-2020م*. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

[١٠]. وائل شديد. (2020). الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبق، سلسلة الإدارة التطبيقية. قطر.

[١١]. يوسف أحمد عبد النبي. (2023). مفهوم الأمن القومي العربي. *الأمن القومي والاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، العدد الثاني*، 4.

ثانيا المراجع الأجنبية.

[1]. AKITA، H. (2022، NOVEMBER 22). *U.S.-China cold war more dangerous than U.S.-Soviet rivalry*. Retrieved from NIKKE ASIA: https://asia.nikkei.com/Spotlight/Comment/U.S.-China-cold-war-more-dangerous-than-U.S.-Soviet-rivalry

[2]. 10.Bueger، C. (2014، Decemper 03). What is maritime security? *Marine Policy-Department of Politics and International Relations، School of Law and Politics، Cardiff University، Park Place 65-68، Cardiff، Wales CF103AS، U، Volume 53، March 2015، Pages 159-164*. Marine Policy، Scincse Direct،Published by Elsevier Ltd. This is an open access article under the CC BY license. Retrieved from http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

[3]. 11.Eleonora،.. (2021). *ed Sea Security: How Yemen Tests The "Abraham Equation" | ISPI (ispionline.it)*. Retrieved from I5PI: https://www.ispionline.it/en/publication/red-sea-security-how-yemen-tests-abraham-equation-32650

[4]. 12.Evan Brown، T. (2024، NOVEMER 4). *The State of Maritime Supply-Chain Threats*. Retrieved from CSIS: https://www.csis.org/analysis/state-maritime-supply-chain-threats

[5]. 13.Harpley، U. L. (2025، MARCH 27). *B-2 Bombers Arrive on Diego Garcia in Unusual Show of Force*. Retrieved from AIR SPACE FORCES - MAGAZINE: https://www.airandspaceforces.com/b-2-bombers-diego-garcia/

[6]. 14.Long، D. (2022، OCTOBER 22). *Educating Maritime Geostrategists for the Naval Services*. Retrieved from CIMSEC: https://cimsec.org/educating-maritime-geostrategists-for-the-naval-services/

[7]. 15.Ramani، S. (2021). *Russia's Growing Ambitions in the Red Seaa Region.* London: Royal United Services Institute.

[8]. 16.Ravetz، & S. O. Funtowicz. (1992). Three types of risk assessment and the emergence of post-normal science. *Inductive Risk in General Philosophy of Science*، 251-274

[9]. 2.Saalbach، K. (2017، Decemper 02). Modern Geostrategy -Methods and Practice. German: University of Usunburk.

[10]. 3.Allahverdizadeh، R.، & Mahdi. (2023). A New Approach to the Theory of Seapower in the 21st Century (In Times of War and Peace). *Geopolitics Quarterly، 18*(4). doi:https://dorl.net/dor/20.1001.1.17354331.1401.18.68.17.9

[11]. 4.Allison، G. (2025، MARCH 26). *Massive U.S. bomber buildup continues at Diego Garcia*. Retrieved from The UK Defence Journa: https://ukdefencejournal.org.uk/massive-u-s-bomber-buildup-continues-at-diego-garcia/

[12]. 5.Azhar، A. (2014). Maritme Power Strategy. NDU JOURNAL.

[13]. 6.Bailey، R. G. (2014). *EcoregionsThe Ecosystem Geography of the Oceans and Continents.* CO: Springer New York Heidelberg Dordrecht London. doi:10.1007/978-1-4939-0524-9

[14]. 7.Beles، E.، & paces، w. (2025، MARCH 18). *Operation Poseidon Archer: Assessing one year of strikes on Houthi targets*. Retrieved from IIS: https://www.iiss.org/online-analysis/military-balance/2025/03/operation-poseidon-archer-assessing-one-year-of-strikes-on-houthi-targets/

[15]. 8.Bown، D.، & Gill، J. H. (2021، May). Nuclear Deterrence and Stability in south Asia، Preceptaion and Reaities. U.S: The International Institute for strategic studies.

[16]. 9.Carlin، M. (2025، MARCH 27). *B-2 Stealth Bombers in Diego Garcia Are a Warning to the Houthis and Iran*. Retrieved from THE NATIONAL INTERST: https://nationalinterest.org/blog/buzz/b-2-stealth-bombers-in-diego-garcia-are-a-warning-to-the-houthis-and-iran

[17]. 17.CENTCOM، 2. (2025، APRIL 17). *Destruction of Houthi Controlled Ras Isa Fuel Port*. Retrieved from U. S CENTCOM: https://www.centcom.mil/MEDIA/STATEMENTS/Statements-View/Article/4159042/destruction-of-houthi-controlled-ras-isa-fuel-port/

[18]. 18.Central، U. C. (2024، January 17). *USCENTCOM Strikes Houthi Terrorist Missile Launchers*. Retrieved from U.S CENTRAL COMMAND: https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3648253/uscentcom-strikes-houthi-terrorist-missile-launchers/

[19]. 19.CHAMPER، T. S. (2025، may 10). *Shipping and World Trade: World Seaborne Trade*. Retrieved from international champer of shipping: https://www.ics-shipping.org/shipping-fact/shipping-and-world-trade-world-seaborne-trade/

[20]. 20.Chan، E. S. (2022). China Maritme Securty Strategy، tHE EVOULTIIN OF GRWING POWER. NY: ROUTLEDGE، Tylore and Frcnses. doi:10.4324/9781003158523

[21]. 21.Chaturvedi، S. (2022، JUNE 19). Growing focus on the Western Indian Ocean: evolving equations. *Journal of the Indian Ocean Region*، 1-18. Retrieved from https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/19480881.2022.2090128

[22]. 22.Christou، G. (2018). NEW SECURITY CHALLENGES-Maritime Security Risks،. In L. Cordner، *NEW SECURITY CHALLENGES* (M. Humran، Trans.). Cham، Swezerland: Palgave - i Palgrave Macmillan imprint is published by Springer Nature. doi:10.1007/978-3-319-62755-7

[23]. 23.Clogan. (2017). The Blue economy of the Indian ocean،context and

challenges،journal of Indian ocean rim studies،.،*journal of Indian ocean rim studies*، *1*(1).

[24]. 24.COUNCEL، A. (2025، MAY 20). *The leading intergovernmental forum promoting cooperation in the Arctic*. Retrieved from ARCTIC COUNCEL: https://arctic-council.org/

[25]. 25.Devakumar،. (201`7، may 1). Littoral States Maritme Security: Issues and Challenges. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)*، *22*(5)، 47-58.

[26]. 26.Ducruet، C. (2022). The geography of maritime networks: A critical review. *journal of transport Geography*. Retrieved اغسطس26، 2020، from https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-02922543

[27]. 27.Fanning، L.، & Mahon، R. (2019). Regional ocean governance: Polycentric arrangements and their role inglobal ocean governance. *Marine policy، ocean journal*، 109. doi:https://doi.org/10.1016/j.marpol.2019.103590

[28]. 28.Flems، D. (2007، june 1). Conceptualising Regional Power in International realtions، Lessons from the south of Africa،. *GIGA Research Programme:*. Hamburg، German: GIGA German Institute of Global and Area Studies / LeibnizÕInstitut für Globale. Retrieved from http://www.giga-hamburg.de/workingpapers

[29]. 29.FORCE، A. (2015، DECEMBER). *B-2Spirit*. Retrieved from Official United States Air Force Website: https://www.af.mil/About-Us/Fact-Sheets/Display/Article/104482/b-2-spirit/

[30]. 30.Grégoire، M. e. (2021، decemper 21). Global ocean oxgeyn Data bases. *open accsess، Oscar Schofield*،، 29.

[31]. 31.Holzer، R.، & Cichon،، A. (2025، march). *U.S. Navy Year in Review*. Retrieved from US naval institue: https://www.usni.org/magazines/proceedings/2025/march/us-navy-year-review

[32]. 32.Humran، M. A. (2023). Yemeni and Regional Maritime Doctrine in Light of the Decline of the Liberal Theory of Freedom of Navigation in EEZ. *International Journal of Global Operations Researh*، *5*(1). doi:DOI: https://doi.org/10.47194/ijgor.v5i1.285

[33]. 33.Imran، M. (2024، march). Maritime Security Issues and Geostrategic Competition in Indian Ocean Region: Prospects and Challenges for Pakistan. *Global Politcal revew*. doi:10.31703/gpr.2025(X-I)

[34]. 34.Jivanta، S. (2024). *Power. Politis، and maritme Governance in the Indian Ocean.* London and New York، Singfore: ROUTLEDGE. Retrieved from http://www.worldscientific.com/worldscibooks/10.1142/10937#t=suppl

[35]. 35.KARASKA، J. (201). *Maritme powetr and the law of the sea*. California،، U.S: PRAGER، Library of Congress Cataloging-in-Publication Data -An Imprint of ABC-CLIO، LLC، Oxfforf University.

[36]. 36.leaders، n. (2025، MARCH 19). *VIDEO: US Navy Cruiser Targets Houthi Rebels With Tomahawks*. Retrieved from navy leaders: https://www.navyleaders.com/news/navy-cruiser-targets-houthi-rebels-tomahawks#:~:text=VIDEO%3A%20US%20Navy%20Cruiser%20Targets،Maritime%20Search%20%26%20Rescue

[37]. 37.lopez، T. (2024، october 17). *U.S. Strikes Underground Targets in Yemen*. Retrieved from U،S DEPARTMENT OF DEFENSE: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3938958/us-strikes-underground-targets-in-yemen/#:~:text=%22U.S.%20military%20forces%2C%20including%20U.S.،weapons%20storage%20locatio

[38]. 38.Mahan، A. T. (1987). *tHE INFLUNCE OF SEA P[OWER UPON HISTORY 1660-1783* (Vol. 5 EDITION). Boston، U.S: little Brown and Company/DOVER PUOLICATION. INC. New York.

[39]. 39.MAO، H. (2020). *ENVIROMENTAL ECONMIC GEOGRAOHY IN CHINA.* SPRINGER.

[40]. 40.Mapfumo، B.، & Hempel، E. (2021). TECHNICAL REPORT NO. 7 – INTERNATIONAL TRADE STUDY – REVIEW OF FISH TRADE IN THE IORA REGION. Murisoues. doi:/NAT/ARB/DCP/2019-290

[41]. 41.Masters، j. (2024). *Sea Power: The U.S. Navy and Foreign Policy*. Retrieved from https://www.cfr.org/backgrounder/sea-power-us-navy-and-foreign-policy

[42]. 42.MEDIUM. (2022، NOVEMBER 18). *TryHackMe Cyber Kill Chain Room*. Retrieved from MEDIUM: https://medium.com/@haircutfish/tryhackme-cyber-kill-chain-room-a0ebcff024a9.

[43]. 42.MONGILO، H. (2024، DECEMBER 16). *Harry S. Truman Carrier Strike Group In Middle East*. Retrieved from USNI NEWS: https://news.usni.org/2024/12/16/harry-s-truman-carrier-strike-group-in-middle-east

[44]. 43.MONGLO، & HEATHER. (2025، JANUARY 8). *U.S. Central Command Launches First 2025 Strikes Against Houthis*. Retrieved from US، NAVAL INSTITE: https://news.usni.org/2025/01/08/u-s-central-command-launches-first-2025-strikes-against-houthis

[45]. NATO. (2024، JUALY 14). *Environment، climate change and security*. Retrieved from NATO: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_91048.ht

[46]. 43.NAVY، U. (2025، APRIL 14). Retrieved from USNAVY: https://www.navy.mil/

[47]. 44.Niazi، Z. A. (2024، MARCH 12). *Future of Maritime Security: Navigating Complex Waters in the Indo-Pacific*. Retrieved from AIR UNIBERSITY: https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/3703796/future-of-maritime-security-navigating-complex-waters-in-the-indo-pacific/

[48]. 45.Parlement، U. (2013). *THE MARITIME DIMENSION OF CSDP: GEOSTRATEGIC MARITIME CHALLENGES AND THEIR*. Ulrich KAROCK، policy department. Bruseel: DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES OF THE UNION-Ulrich KAROCK. doi:10.2861/30045

[49]. 46.Premarathna، I. (2021`). Maritime Security Challenges in the Indian Ocean: Special Reference to Sri Lanka. *7(1)*. Reserch Gate -University of Kelaniya، Sri Lanka. doi:DOI:10.47772/IJRISS.2021.5107

[50]. 47.Schaller، C. (2025). Sabotage of Submarine Cables. *US NAVAL WAR COLLEGE PRESS، 106*.

[51]. 48.Scholvin، S. (2014). *The Geopolitics of Regional Power/The International Political Economy of New regionalizm Serios*. (T. M. Shaw، & EX، Eds.) Ashgate Publishing Limited.

[52]. 49.Tan، A. T. (2018). *Handbook on the UnitedManaging Hegemonic Decline، Retaining Influencein the Trump Era*. Cheltenham، UK، UK-U.S: Edward Elgar. doi:DOI 10.4337/9781788110662

[53]. 50.Trevithick، J. (2025، FEBRUAY 6). *Massive Ordnance Penetrator Bunker Buster Grows More Potent*. Retrieved from TWZ: https://www.twz.com/air/massive-ordnance-penetrator-bunker-buster-grows-more-potent-thanks-to-new-tests

[54]. 51.UK. (2025، April 30). *Statement on air strike against Houthi military facility in Yemen: 29 April 2025*. Retrieved from Gov-UK: https://www.gov.uk/government/news/statement-on-air-strike-against-houthi-military-facility-in-yemen-29-april-2025?utm

[55]. 52.US، I. (2024، 9 17). *U.SINDOPACOM*. Retrieved from U.SINDOPACOM OFFICSL WEBSITE: https://www.pacom.mil/

[56]. 53.VEGO، M. (2007). *JOINT OPERATION WARFARE* (Vol. 1). (M. A. Humran، Trans.) ROAD ISIAND - NEW PORT، NEWPORT، US: US WAR COLLEGE.